مركـــز رصـــد
للدراسات والأبحاث السياسية

تائهـــــون
في فلك السلطة

تقييم أداء السلطة التشريعية في مملكة البحرين
دور الانعقـــاد الأول / الفصـــل التشـــريعي الخامـــس
(ديســـــمبر/كانون الأول 2018 - مايو/أيـــار 2019)

تائهـــــون
في فلك السلطة

تقييم أداء السلطة التشريعية في مملكة البحرين
دور الانعقـــاد الأول / الفصـــل التشـــريعي الخامـــس
(ديســـــمبر/كانون الأول 2018 - مايو/أيـــــار 2019)

إعـــــداد:

مركـــز رصـــد
للدراسات والأبحاث السياسية

مايو/أيار 2020م

الفهرس

مقدمة 7

إطلالة تاريخية 9

السلطة التشريعية "نظام المجلسين" 11

أولًا: مجلس النواب (مجلس المغمورين) 13

ثانيًا: مجلس الشورى (مجلس المُعَمِّرين) 18

دور الانعقاد الأول (ديسمبر/كانون الأول 2018 - مايو/أيار 2019) 21

الخطاب الملكي (ملك الإشادة) 22

أولًا: الشأن المحلي 22

ثانيًا: الشأن الخارجي 23

الرد على الخطاب الملكي 25

أولًا: الرد النيابي (الوعد الكاذب) 25

ثانيًا: الرد الشوري (الوعد السائب) 27

أجهزة المجلسين 29

أولًا: أجهزة مجلس النواب 29

1. رئيس المجلس (امرأة الديوان) 29
2. مكتب المجلس (مكتب زينل) 31
3. اللجان النيابية (تجميد وتمديد) 32

ثانيًا: أجهزة مجلس الشورى 45

1. رئيس المجلس (رجل المصالح) 45
2. مكتب المجلس (مكتب الصالح) 46
3. اللجان الشورية (هزالٌ وفراغ) 47

موضوعات المجلسين (كمٌ بلا كيف) 52
أولًا: موضوعات مجلس النواب 52
تصنيف الموضوعات النيابية 54
ثانيًا: موضوعات مجلس الشورى 55
تصنيف الموضوعات الشورية 56

الأسئلة البرلمانية (الحقيقة الضائعة) 57
أولًا: الأسئلة النيابية 57
ثانيًا: الأسئلة الشورية 59

بيانات المجلسين (تهانٍ وأمانٍ) 61
أولًا: بيانات مجلس النواب 61
ثانيًا: بيانات مجلس الشورى 63

ملخص التقييم (تائهون في فلك السلطة) 65

توصيات لقوى المعارضة الوطنية 66

الخلاصة (إنجاز صفري) 67

مقدمة

يرتكز النظام السياسي البحريني والذي هو نظام الملكية الدستورية الوراثية على إطارين، الأول الملك، وله صلاحيات تشريعية وتنفيذية وقضائية، إلى جانب كونه رأسًا للدولة وممثلًا أسمى لها. والإطار الثاني هو سلطات الدولة الثلاث التي تتمثل في السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء والوزراء)، والسلطة القضائية ممثلة في المحاكم والنيابة العامة والمجلس الأعلى للقضاء والمحكمة الدستورية والمحاكم العسكرية. والسلطة التشريعية "المجلس الوطني" المؤلف من مجلسي الشورى والنواب، ولكل منهما 40 عضوًا، يُعينون في الأول بأمر ملكي، وفي الثاني بالانتخاب[1].

ولقد تم تشكيل وزارة خاصة لشؤون مجلسي الشورى والنواب وفق مرسوم ملكي صدر في أغسطس/آب 2004، لتكون بمثابة حلقة وصل للتعاون والتنسيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، غير أنه تم ضمها لاحقًا بوزارة شؤون الإعلام، وذلك عبر مرسوم ملكي بتعديل وزاري صدر في نهاية سبتمبر/أيلول 2015. وفي مارس/آذار 2016 صدر مرسوم ملكي تم بموجبه إلغاء دمج الوزارتين، وتعيين غانم البوعينين وزيرًا لشؤون مجلسي الشورى والنواب، وهو الذي يشغل المنصب حتى الوقت الحاضر.

وبالعودة إلى التاريخ، فإنه عندما أعلن الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة نفسه ملكًا في فبراير/شباط 2002 حدد أول انتخابات دستورية تجرى في البحرين على مدى ثلاثة عقود، وقاطعتها آنذاك أربع جمعيات سياسية معارضة، وقد أجريت في أكتوبر/تشرين الأول 2002، وبلغت نسبة التصويت فيها 53 بالمائة. وفي العام 2006 شاركت المعارضة وعلى رأسها أبرز الجمعيات السياسية وهي جمعية الوفاق الوطني الإسلامية في الانتخابات النيابية والبلدية[2].

وقد جرت الانتخابات النيابية في نوفمبر/تشرين الثاني 2006، حيث وصلت نسبة التصويت إلى 73 بالمائة في الجولة الأولى من الاقتراع، وبهذا تحققت عودة الجمعيات السياسية المعارضة التي كانت قد قاطعت انتخابات العام 2002. غير أن قرار المشاركة لم يستمر لدى قوى المعارضة، حيث أنه وبعد مشاركتها في انتخابات العام 2010، حالت الأزمة السياسية التي اندلعت شرارتها عبر أحداث الحراك الاحتجاجي في 14 فبراير/شباط 2011 بالتزامن مع ثورات ما سُمي بـ "الربيع العربي" من دون استمرارها في مجلس النواب، حيث استقالت الكتلة النيابية الممثلة لجمعية الوفاق من المجلس احتجاجًا على تعاطي السلطة السياسية مع الحراك، وبقي الوضع السياسي هكذا من دون حلحلة للأزمة حتى الوقت الحاضر، إذ استمر استهداف المعارضة وحل جمعياتها تباعًا.

(1) محمد نعمان جلال، **النظام السياسي في مملكة البحرين**، مركز البحرين للدراسات والبحوث، مملكة البحرين، الطبعة الثانية، 2007، ص 42-47.

(2) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، **الخليج العربي بين المحافظة والتغيير**، دولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2008، ص 69.

وعليه، تجدر الإشارة إلى أنه ومنذ انطلاق التجربة البرلمانية شهدت البحرين خمسة فصول تشريعية (2002-2006)،(2006-2010)، (2010-2014)، (2014-2018)، وأخيرًا (2018-2022)، والذي انتهى منه حتى الآن دور الانعقاد الأول (12 ديسمبر/كانون الأول 2018 - 15 مايو/أيار 2019)، وهو الدور محل التقييم في هذا التقرير الذي يعنى برصد وتحليل ومتابعة أداء السلطة التشريعية ممثلة بمجلسي الشورى والنواب[3].

(3) **أبرز مصادر المعلومات الواردة في هذا التقرير مستقاة من:**
- دستور مملكة البحرين
- قانون مجلسي الشورى والنواب
- اللائحة الداخلية لكل من مجلسي الشورى والنواب
- التقرير السنوي لكل من مجلسي الشورى والنواب (دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس)
- الموقع الإلكتروني لكل من مجلسي الشورى والنواب
- صحف ومراجع محلية وعربية

إطلالة تاريخية

تميز المشهد السياسي في البحرين بجملة من التحركات والمطالب الإصلاحية منذ ثلاثينيات القرن العشرين، ولم يكن الهدف حينها تغيير النظام السياسي، بل إصلاحه وإنهاء السيطرة البريطانية عليه. وفي الخمسينات كان للشعب مطالب بإصلاحات سياسية، حيث قاد عدة إضرابات ومسيرات، وعبّر عن رفضه الحماية البريطانية ممثلة بالأسطول البحري، وكانت تقودها لجنة الإتحاد الوطني (تضم سنة وشيعة)، والتي أُعتقل بعض أعضائها، وتم ترحيلهم. ومن ثم تنوعت الإضرابات بين المعلمين وعمال النفط، وكان بعضها بسبب قضايا ذات صلة بالمحيط العربي[4].

وشهدت البحرين في عقد التسعينات حركة ديمقراطية عبرت عنها العرائض الداعية إلى عودة العمل بدستور العام 1973، حيث أن هذا الدستور شكل محورًا رئيسًا للكثير من الأزمات السياسية المفصلية التي مرت بها البحرين طوال سنوات عديدة، نظرًا لانطوائه على صلاحيات أوسع للشعب وممثليه على حساب السلطة التنفيذية بشكل خاص. وإجمالًا، يمكن القول بأن الوضع السياسي في البحرين يمر بمراحل مد وجزر، سببها المطالبة الشعبية بمزيد من القيود على صلاحيات الأسرة الحاكمة. وعلى الرغم من أن الدولة عمدت لتأسيس برلمان منتخب في بداية السبعينات وفقًا لدستور العام 1973، إلا أن المواجهات بين الحكومة والمعارضة بشطريها السني والشيعي أدت إلى إغلاقه في العام 1975، بعدها شهدت البحرين جمودًا سياسيًا، ثم اندلعت أحداث التسعينات (2)[5].

وعلى إثر هذا الوضع، تم تقديم عريضة نخبوية إلى الأمير تتضمن مطالبات سياسية عدة، أبرزها إعادة العمل بالدستور وعودة الحياة النيابية، كما رفعت شخصيات وطنية عريضة تطالب بإيجاد حلول للاضطرابات السياسية، فمع الغزو العراقي لدولة الكويت 1992-1990 ارتفعت النبرة المطالبة بالديمقراطية والمشاركة في صنع القرار في إطار شرعية دستورية تعزز حماية الوطن وتدرأ عنه الأخطار الخارجية[6].

وشهد العام 1992 عودة معارضين بحرينيين في الخارج أبرزهم الشيخ علي سلمان لحين تصاعد الوضع السياسي المتأزم واعتقاله بالتزامن مع انتفاضة العام 1994، ومن ثم إبعاده خارج البلاد حتى عودته اللاحقة في العام 2001 من بريطانيا وتأسيس جمعية الوفاق الوطني الإسلامية[7]. وقد شهدت الساحة السياسية في التسعينات دورًا بارزًا لقيادات دينية شيعية، مثل الشيخين عبد الأمير الجمري وعيسى قاسم اللذين تبنيا خطابًا وطنيًا، فيما ردت الحكومة باعتقال الآلاف وإبعاد زعماء المعارضة. وتلك هي الفترة التي عانت فيها البحرين من حوادث

(4) يوسف خليفة اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2011، ص 45.

(5) المرجع نفسه، ص 98.

(6) علي قاسم ربيعة، **لجنة العريضة الشعبية - في مسار النضال الوطني في البحرين**، دار الكنوز الأدبية، بيروت، الطبعة الأولى، 2007، ص 14.

(7) حسين خلف، علي سلمان .. لؤلؤة بحرينية بيضاء عصية على الكسر، **صحيفة الأخبار اللبنانية**، 17 يونيو/حزيران 2015.

العنف السياسي، وبرز فيها دور الأغلبية الشيعية المضطهدة، وفي العام 1993 انعقد مجلس الشورى، وتم تغيير الحكومة في العام 1995 لأول مرة منذ 20 عامًا، ولكن استمرت الأحداث السياسية لحين وضع برنامج للإصلاح الديمقراطي مع مطلع العام 2000، وتشكيل لجنة لصياغة مسودة للتحول من إمارة متوارثة إلى ملكية دستورية، وكانت نتيجة عمل اللجنة ميثاق العمل الوطني الذي أُستفتي الشعب عليه في العام 2001، وفي 14 فبراير/شباط 2002 أعلنت البحرين ملكية دستورية، وتحول الأمير إلى ملك بإرادة منفردة بعيدًا عن التوافق الشعبي، الأمر الذي مهد لأزمات سياسية متلاحقة. وقد حظي الميثاق بنسبة 98.4 بالمائة ممن أدلوا بأصواتهم من الناخبين، ونسبتهم 97 بالمائة ممن يحق لهم الاقتراع[8].

وفي فبراير/شباط 2003 برزت مطالبات بإصلاح دستوري وحينها عُقد أول مؤتمر دستوري من قبل قوى سياسية معارضة ومجموعة من المحامين ومنظمات المجتمع المدني وشخصيات وطنية. وقد صاغ المؤتمر تعديلات دستورية وأطلقت حملة شعبية وبرلمانية لدعمها، وقدمت الكتلة النيابية الممثلة لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية مشروع التعديلات بعد مشاركتها في البرلمان (الفصل التشريعي الثاني 2006-2010)، ولكنه لم يُمرر نتيجة سيطرة السلطة على البرلمان وعدم التقيد بالإرادة الشعبية[9].

ونتيجة لهذه الأزمة توالت الأحداث الأمنية حتى العام 2010، وشهدت بعض القرى البحرينية تظاهرات وصدامات محدودة مع قوات الأمن، ولكنها أصبحت في المجمل جزءًا من المشهد السياسي اليومي في البحرين منذ انطلاق الحراك الاحتجاجي في فبراير/شباط 2011، حيث كان للشعب وقوى المعارضة جملة مطالب إصلاحية واجهتها السلطة بآليات معبرة عن عنف واستبداد. وعلى ضوء ذلك تأزم المشهد السياسي البحريني حتى اليوم، وتم إقصاء المعارضة منه عبر حل الجمعيات السياسية واستهداف أعضائها وقياداتها عبر أحكام قاسية بالسجن وسحب الجنسية. كما صادق الملك في يونيو/حزيران 2018 على تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية بما يمنع قيادات وأعضاء الجمعيات السياسية الفعليين المنحلة بحكم نهائي من الترشح لمجلس النواب، وذلك بدعوى "ارتكابها مخالفة جسيمة لأحكام دستور المملكة أو أي قانون من قوانينها"[10].

يُذكر بأنه قد تم حل جمعية الوفاق في يوليو/تموز 2016، ما يُفسر غيابها عن السلطة التشريعية (الاستقالة من مجلس 2010 احتجاجًا على التعاطي الرسمي الأمني مع حراك فبراير/شباط 2011، ومن ثم مقاطعة انتخابات 2014 و2018). كما تم حل جمعية العمل الوطني الديمقراطي "وعد" في مايو/أيار 2017 ولاحقًا بحكم نهائي في يناير/كانون الثاني 2019، وسبق ذلك حل جمعية العمل الإسلامي "أمل" في يوليو/تموز 2012.

---

(8) فالح شبيب العجمي، **صراع الحريات وتقنينها في شبه الجزيرة العربية في العصر الحديث**، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، الطبعة الأولى، 2005، ص 62-63.

(9) Abdulnabi Alekry, **Bahrain: Assessment of BICI Commission, International Investigation Commission,** NYU- School of Law, USA, November 2013, P. 1 .

(10) قانون رقم (25) لسنة 2018 بتعديل المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم (14) لسنة 2002 بشأن مباشرة الحقوق السياسية، **الجريدة الرسمية**، العدد 3370، 14 يونيو/حزيران 2018، ص 8.

السلطة التشريعية "نظام المجلسين"

ترتكز السلطة التشريعية في مملكة البحرين وبحسب الدستور على المجلس الوطني، والذي يتألف بدوره من مجلسي الشورى والنواب، حيث يضم الأول 40 عضوًا يتم تعيينهم بأمر ملكي، فيما يتكون الثاني من 40 نائبًا يتم انتخابهم بطريق الانتخاب العام السري المباشر[11]. ووفقًا لمرسوم القانون رقم 15 لسنة 2002 بشأن مجلسي الشورى والنواب فإن مدة المجلسين أربع سنوات تبدأ من تاريخ أول اجتماع له، وللملك أن يمد الفصل التشريعي لمجلس النواب عند الضرورة بأمر ملكي لمدة لا تزيد على سنتين[12].

ونظرًا لاعتماد البحرين على نظام المجلسين، فإن هذا النظام يُفترض أن يحقق التمثيل عن الشعب، سواء كان عبر التعيين أو مشاركة الناخبين في اختيار الأعضاء، الأمر الذي من شأنه تعزيز التحول من الديمقراطية المباشرة إلى الديمقراطية النيابية. ويُذكر أنه منذ انطلاق التجربة البرلمانية شهدت البحرين خمسة فصول تشريعية (2002-2006)، (2006-2010)، (2010-2014)، (2014-2018)، وأخيرًا (2018-2022)، وهو الفصل محل التقييم في هذا التقرير، وذلك بعد انتهاء دور الانعقاد الأول منه في الفترة من (12 ديسمبر/كانون الأول 2018 حتى 15 مايو/أيار 2019).

إلى ذلك، يجدر بالذكر أن الاجتماعات المشتركة بين مجلسي الشورى والنواب تنعقد تحت مسمى المجلس الوطني، حيث ينص الدستور البحريني على أنه "لا يصدر قانون إلا إذا أقره كل من مجلسي الشورى والنواب أو المجلس الوطني بحسب الأحوال، وصدق عليه الملك". ويجتمع المجلس الوطني يوم السبت الثاني من بداية شهر أكتوبر/تشرين الأول، إلا إذا قرر الملك دعوته للاجتماع قبل هذا الموعد، وإذا كان هذا اليوم عطلة رسمية اجتمع في أول يوم عمل يليها[13]. وفيما يلي بيانٌ للمشتركات بين المجلسين[14]:

الانعقاد

- ينعقد المجلس الوطني لبحث الموضوعات المشتركة بين مجلسي الشورى والنواب أو المختلف عليها.
- يتولى رئيس مجلس النواب رئاسة اجتماع المجلس الوطني، وعند غيابه يتولى ذلك رئيس مجلس الشورى، ثم النائب الأول لرئيس مجلس النواب، ثم النائب الأول لرئيس مجلس الشورى.
- يُكمل كلٌ من أعضاء مجلس الشورى وأعضاء مجلس النواب النصاب القانوني لصحة انعقاد المجلس الوطني وقراراته.

(11) دستور مملكة البحرين لعام 2002، المواد 51-52-56.
(12) مرسوم بقانون رقم 15 لسنة 2002 بشأن مجلسي الشورى والنواب، المادة 2-10.
(13) دستور مملكة البحرين لعام 2002، المادة 70-71.
(14) الموقع الالكتروني لمجلس النواب، مملكة البحرين، الرابط: https://bit.ly/2PsES6x.

التشريع

- لا يصدر قانون إلا إذا أقره كل من مجلسي النواب والشورى أو المجلس الوطني بحسب الأحوال، وصدق عليه الملك.
- يحيل رئيس مجلس النواب مشروع القانون الذي وافق عليه مجلس النواب إلى مجلس الشورى لمناقشته وإقراره.
- إذا اختلف المجلسان حول مشروع أي قانون مرتين، يجتمع المجلس الوطني برئاسة رئيس مجلس النواب لبحث المواد المُختلف عليها فقط، ويشترط لقبول المشروع أن يصدر قرار المجلس الوطني بأغلبية الأعضاء الحاضرين، وعندما يُرفض المشروع بهذه الصورة، لا يُقدم مرة ثانية إلى المجلس الوطني في الدورة ذاتها.
- يقوم رئيس مجلس النواب - في جميع الأحوال - بإحالة مشروعات القوانين التي وافق عليها المجلسان إلى رئيس مجلس الوزراء لرفعها إلى الملك.
- اعتماد الحساب الختامي للدولة بقرار من المجلسين مشفوعًا بملاحظاتهما.

الأنشطة المشتركة

- مجلسا الشورى والنواب هما شعبة مملكة البحرين للمؤتمرات البرلمانية الدولية، والتي يكون لها لجنة تنفيذية برئاسة رئيس مجلس النواب وثمانية أعضاء من المجلسين، حيث يختار كل مجلس أربعة منهم من بين أعضائه بالانتخاب. وتضع اللجنة التي تتشكل عند بدء كل دور انعقاد القواعد المنظمة لسير العمل في الشعبة.
- تعقد لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس النواب اجتماعات مشتركة مع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى لمناقشة مشروع قانون الميزانية العامة للدولة مع الحكومة.

الإشراف

- يتولى رئيس مجلس الشورى أثناء فترة حل مجلس النواب جميع الاختصاصات الإدارية والمالية المخولة لمكتب المجلس ورئيسه.

أولًا: مجلس النواب (مجلس المغمورين)

يبلغ عدد أعضاء مجلس النواب 40 نائبًا، يُنتخبون بطريق الانتخاب العام السري المباشر وفقًا للأحكام المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم 14 لسنة 2002 بشأن مباشرة الحقوق السياسية، ويكون انتخاب الأعضاء طبقًا لنظام الانتخاب الفردي. كما يحدد القانون مجموعة من الشروط فيمن يرشحون أنفسهم لعضوية مجلس النواب، أبرزها أن يكون بحرينيًا، اسمه مدرجًا في جدول انتخاب الدائرة التي يترشح فيها، ألا يقل عمره يوم الانتخاب عن 30 سنة، إجادة اللغة العربية قراءة وكتابة، وألا تكون عضويته بأحد المجلسين قد أسقطت بقرار بسبب فقد الثقة أو الاعتبار أو الإخلال بواجبات العضوية[15].

وبالعودة إلى الانتخابات النيابية التي تزامنت مع نهاية العام 2018 (17 أكتوبر/تشرين الأول فتح باب الترشح، يوم الاقتراع 24 نوفمبر/تشرين الثاني، ويوم الاقتراع للجولة الثانية 1 ديسمبر/كانون الأول)، فقد بلغ عدد المترشحين لعضوية مجلس النواب 293 مترشحًا، من بينهم 41 امرأة مقابل 252 رجلًا، وبحسب الأرقام الرسمية فإن نسبة المشاركة بلغت 67 بالمائة[16]، فيما أشارت قوى المعارضة ممثلة بجمعية الوفاق الوطني الإسلامية إلى أن النسبة لم تتجاوز 30 بالمائة، مستدلة على ذلك برصدها لمقاطعة واسعة شهدتها الانتخابات، وضعف الإقبال على التصويت، وبحسب أرقامها فإن نسبة المشاركة في بعض الدوائر الانتخابية لم تتجاوز 7-8 بالمائة[17].

وقد شهدت هذه الانتخابات سقوطًا مدويًا لعدد كبير من نواب المجلس السابق (2014 - 2018)، إذ لم يفز منهم سوى ثلاثة (عادل العسومي، غازي آل رحمة، وعيسى الكوهجي)، ولذا ضمت التشكيلة الحالية لمجلس النواب 37 عضوًا جديدًا من أصل 40، وهو ما يبرهن وبقوة على تغير المزاج الشعبي من جهة، والرسمي من جهة أخرى. وكان 87 بالمائة من المواطنين قد أشاروا في استطلاع إلكتروني لإحدى الصحف المحلية قبيل الانتخابات (أغسطس/آب 2018) بأنهم لن يعيدوا التصويت لممثليهم الحاليين في مجلس النواب، بدعاوى مختلفة أبرزها ضعف الأداء وقلة الإنجاز[18].

كما يجدر بالذكر هنا أن الغالبية العظمى من الأعضاء فازوا في الجولة الثانية (31 من أصل 40)، فيما عدا تسعة فقط فازوا في الجولة الأولى، وهم: (عادل العسومي، عيسى الكوهجي، د. هشام العشيري، فاطمة القطري، عبدالنبي سلمان، أحمد الأنصاري، فوزية زينل، محمد البوعينين، وعيسى الدوسري). واللافت أيضًا فوز ست نساء بعضوية المجلس، ناهيك عن تبوأ إحداهن (فوزية زينل) منصب رئاسة المجلس، لتكون بذلك أول امرأة تتبوأ مثل هذا المنصب الرفيع في تاريخ البحرين ومنطقة الخليج.

---

(15) دستور مملكة البحرين لعام 2002، المواد 8-9-11.

(16) انتخابات 2018 مملكة البحرين، الرابط الالكتروني: http://www.vote.bh.

(17) الشيخ حسين الديهي، **مؤتمر صحافي لجمعية الوفاق**، بيروت، لبنان، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2018.

(18) صحيفة الأيام البحرينية، العدد 10723، 18 أغسطس/آب 2018، الرابط الالكتروني: https://bit.ly/2XwDIAJ

إلى ذلك، يُلحظ بأن عدد أعضاء الجمعيات السياسية الذين وصلوا للمقعد النيابي لم يتجاوز الستة، اثنان يمثلان جمعية المنبر التقدمي (عبدالنبي سلمان، وفلاح هاشم) وقد تبوأ الأول منصب النائب الأول لرئيس مجلس النواب، وثلاثة يمثلون جمعية الأصالة الإسلامية (علي زايد، عبدالرزاق حطاب، وأحمد الأنصاري) وقد حظي الأول بمنصب النائب الثاني لرئيس مجلس النواب، إضافة إلى عضو واحد فقط يمثل تجمع الوحدة الوطنية (د. عبدالله الذوادي). وهذا ما يشير بالتالي إلى نأي الناخبين عن ممثلي التيارات الحزبية والإسلامية، وذلك بعدما كانت مهيمنة على تشكيلة مجالس نيابية سابقة، لتحفظات تعود إلى طبيعة الأداء بدرجة أولى.

وفيما يلي بيانٌ للتشكيلة النيابية الحالية بالأسماء، مُقسمين بحسب دوائرهم الانتخابية في محافظات المملكة الأربع (العاصمة: 10 دوائر، المحرق: 8 دوائر، الشمالية: 12 دائرة، والجنوبية: 10 دوائر):

نواب محافظة العاصمة

الدائرة	النائب	الانتماء	ملاحظات
الأولى	عادل العسومي	مستقل	نائب سابق في مجالس 2006، 2010، و 2014
الثانية	سوسن كمال	مستقلة	عضو سابق في لجنة الصحة بغرفة تجارة وصناعة البحرين، واستشارية نفسية
الثالثة	ممدوح الصالح	مستقل	رجل أعمال
الرابعة	عمار البناي	مستقل، ثم انضم إلى كتلة الميثاق النيابية	إعلامي ورجل أعمال
الخامسة	أحمد السلوم	مستقل، ثم انضم إلى كتلة البحرين النيابية	عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين
السادسة	د. معصومة عبد الرحيم	مستقلة	طبيبة استشارية نفسية، وناشطة اجتماعية
السابعة	زينب عبد الأمير	مستقلة، ثم انضمت إلى كتلة البحرين النيابية	إعلامية
الثامنة	فاضل السواد	مستقل، ثم انضم إلى كتلة البحرين النيابية	عمل في المحاماة والشؤون القانونية
التاسعة	عمار حسين	مستقل، انضم إلى كتلة البحرين النيابية، ثم انسحب منها	موظف بإدارة شؤون الجنسية والجوازات، ناشط إعلامي واجتماعي
العاشرة	علي اسحاقي	مستقل، ثم انضم إلى كتلة البحرين النيابية	رائد في الأعمال المصرفية، ويشغل عدة مناصب رياضية

نواب محافظة المحرق

الدائرة	النائب	الانتماء	ملاحظات
الأولى	حمد الكوهجي	مستقل، ثم انضم إلى كتلة البحرين النيابية	رجل أعمال ومستثمر في مجال التطوير العقاري
الثانية	إبراهيم النفيعي	مستقل	له خبرة عملية في الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي
الثالثة	محمد العباسي	مستقل	له خبرة في المجال الإعلامي والتخطيط الاستراتيجي
الرابعة	عيسى الكوهجي	مستقل	نائب سابق في مجلس 2010 و2014
الخامسة	خالد بوعنق	مستقل	عضو سابق في مجلس بلدي المحرق
السادسة	د. هشام العشيري	مستقل، ثم انضم إلى كتلة البحرين النيابية	له خبرة في مجال التربية والتعليم
السابعة	عمار قمبر	مستقل، ثم انضم إلى كتلة البحرين النيابية	رجل أعمال، ابن نائب سابق بمجلس 2006 (جمعية المنبر الوطني الإسلامي)
الثامنة	يوسف الذوادي	مستقل، ثم انضم إلى كتلة الميثاق النيابية	عضو سابق في مجلس بلدي المحرق

نواب المحافظة الشمالية

الدائرة	النائب	الانتماء	ملاحظات
الأولى	كلثم الحايكي	مستقلة (قريبة من كتلة تقدم)	منسقة قانونية ومحصلة ديون
الثانية	فاطمة القطري	مستقلة، ثم انضمت إلى كتلة الميثاق النيابية	عضو سابق في مجلس بلدي الشمالية
الثالثة	عبدالله الدوسري	مستقل	عضو سابق في مجلس بلدي الشمالية
الرابعة	غازي آل رحمة	مستقل، ثم انضم إلى كتلة الميثاق النيابية	نائب سابق في مجلس 2014
الخامسة	فلاح هاشم	جمعية المنبر التقدمي (كتلة تقدم)	ناشط سياسي واجتماعي ونقابي
السادسة	عبدالنبي سلمان	جمعية المنبر التقدمي (كتلة تقدم)	نائب سابق في مجلس 2002
السابعة	أحمد الدمستاني	مستقل، ثم انضم إلى كتلة كتلة البحرين النيابية	رجل أعمال وعضو سابق في غرفة تجارة وصناعة البحرين
الثامنة	د. عبدالله الذوادي	تجمع الوحدة الوطنية	تبوأ عدة مناصب قيادية في مجال الاتصالات
التاسعة	يوسف زينل	مستقل، (قريب من كتلة تقدم، ثم انضم لها)	نائب سابق في مجلس 2002
العاشرة	باسم المالكي	مستقل	موظف سابق في مجلس النواب
الحادية عشرة	محمد بوحمود	مستقل	رئيس سابق لمجلس بلدي الشمالية 2014
الثانية عشرة	محمود البحراني	مستقل، انضم إلى كتلة البحرين النيابية، ثم انسحب منها	مؤسس لعدة شركات تجارية وعقارية

نواب المحافظة الجنوبية

الدائرة	النائب	الانتماء	ملاحظات
الأولى	أحمد العامر	مستقل، ثم انضم إلى كتلة البحرين النيابية	تولى عدة مناصب قيادية مصرفية
الثانية	عيسى القاضي	مستقل	عضو بمجلس بلدي الوسطى 2006، ومجلس نواب 2010
الثالثة	أحمد الأنصاري	جمعية الأصالة الإسلامية (كتلة الأصالة)	رئيس سابق لمجلس بلدي الجنوبية 2014
الرابعة	علي زايد	جمعية الأصالة الإسلامية (كتلة الأصالة)	نائب سابق في مجلس 2010
الخامسة	فوزية زينل	مستقلة	إعلامية، ولها خبرة عملية في السياسة والإرشاد النفسي
السادسة	عبدالرزاق حطاب	جمعية الأصالة الإسلامية (كتلة الأصالة)	عضو بمجلس بلدي الوسطى 2006، ثم رئيسًا للمجلس ذاته في 2010
السابعة	د. علي النعيمي	مستقل	مستشار قانوني، ابن وزير التربية والتعليم
الثامنة	محمد البوعينين	مستقل، ثم انضم إلى كتلة الميثاق النيابية	مهندس بلدي وشغل عدة مناصب قيادية بالمحافظة الجنوبية
التاسعة	بدر الدوسري	مستقل، ثم انضم إلى كتلة الميثاق النيابية	عضو سابق في مجلس بلدي الجنوبية
العاشرة	عيسى الدوسري	مستقل، ثم انضم إلى كتلة الميثاق النيابية	عضو سابق في مجلس بلدي الجنوبية

ثانيًا: مجلس الشورى (مجلس المُعَمِّرين)

يتألف مجلس الشورى من 40 عضوًا يُعينهم الملك عبر "أمر ملكي"، ويُشترط في العضو بحسب ما ينص عليه الدستور أن يكون بحرينيًا، متمتعًا بكافة حقوقه المدنية والسياسية، أن يكون اسمه مدرجًا في أحد جداول الانتخاب، ألا يقل عمره يوم التعيين عن 35 سنة، وأن يكون ممن تتوافر فيهم الخبرة أو الذين أدوا خدمات جليلة للوطن. ومدة العضوية في مجلس الشورى أربع سنوات، ويجوز إعادة تعيين من انتهت مدة عضويته، وإذا خلا محل العضو قبل نهاية مدته لأي سبب يعين الملك بديلًا عنه، ويرهن الدستور طلب الإعفاء من العضوية بقبول الملك للالتماس المقدم لرئيس المجلس. ويجتمع مجلس الشورى عند اجتماع مجلس النواب، وتكون أدوار انعقادهما واحدة، وإذا تم حل مجلس النواب تتوقف جلسات مجلس الشورى. ويُعين الملك رئيس مجلس الشورى لمثل مدة المجلس، وينتخب المجلس نائبين لرئيس المجلس لكل دور انعقاد[19].

والجدير بالذكر أن رئيس مجلس الشورى الحالي علي صالح الصالح يشغل هذا المنصب بأمر ملكي طوال السنوات (2006-2022)، حيث جرى العرف على أن يُعين رئيس مجلس الشورى من الطائفة الشيعية، قبالة رئيس "سني" لمجلس النواب. أما نائبا رئيس المجلس فهما العضو جمال فخرو نائبًا أول (بالتزكية)، وهو يشغل هذا المنصب طوال الأعوام (2006-2019)، والعضو هالة رمزي نائبًا ثانيًا (بالتزكية)، وهي مسيحية الديانة، وهذان المنصبان يتغيران مطلع كل دور انعقاد، بخلاف مجلس النواب، حيث يستمر نائبا الرئيس طوال الفصل التشريعي. وتضم التشكيلة الحالية لمجلس الشورى (2018-2022) 40 عضوًا بينهم تسع نساء، ويغلب عليها أعضاء سابقون بعدد 31 عضوًا، بعضهم يُعاد تعيينه على مدى سنوات عدة، وذلك في مقابل تسعة أعضاء جدد فقط، وهم (د. ابتسام الدلال، رضا منفردي، سبيكة الفضالة، عبدالله الدوسري، علي العرادي، فيصل النعيمي، منى المؤيد، ياسر حميدان، ويوسف الغتم).

(19) دستور مملكة البحرين لعام 2002، المواد 52-53-54-55.

وفيما يلي عرضٌ للتشكيلة الشورية الحالية بالأسماء، مع بيان مدة العضوية:

	العضو	مدة العضوية
1	**علي الصالح**	رئيس للمجلس (2006-2022)
2	**د. ابتسام الدلال**	(2018-2022)
3	**د. أحمد العريض**	(2014-2022)
4	**أحمد الحداد**	(2014-2022)
5	**بسام البنمحمد**	(2014-2022)
6	**جمال فخرو**	(2006-2022)
7	**جمعة الكعبي**	(2010-2022)
8	**جميلة سلمان**	(2010-2022)
9	**د. جهاد الفاضل**	(2012-2022)
10	**جواد الخياط**	(2014-2022)
11	**جواد حسين**	(2014-2022)
12	**حمد النعيمي**	(2002-2022)
13	**خالد المسقطي**	(2002-2022)
14	**خميس الرميحي**	(2014-2022)
15	**درويش المناعي**	(2014-2022)
16	**دلال الزايد**	(2006-2022)
17	**رضا منفردي**	(2018-2022)
18	**رضا فرج**	(2014-2022)
19	**سبيكة الفضالة**	(2018-2022)
20	**سمير البحارنة**	(2014-2022)

	العضو	مدة العضوية
21	صادق آل رحمة	(2014-2022)
22	عادل المعاودة	(2014-2022)
23	عبدالرحمن جمشير	(2002-2022)
24	د. عبدالعزيز أبل	(2010-2022)
25	د. عبدالعزيز العجمان	(2014-2022)
26	عبدالله الدوسري	(2018-2022)
27	عبدالوهاب المنصور	(2014-2022)
28	علي العرادي	(2018-2022)
29	فؤاد الحاجي	(2002-2022)
30	د. فاطمة الكوهجي	(2014-2022)
31	فيصل النعيمي	(2018-2022)
32	د. محمد علي حسن	(2014-2022)
33	د. محمد الخزاعي	(2014-2022)
34	د. منصور سرحان	(2014-2022)
35	منى المؤيد	(2018-2022)
36	نانسي خضوري	(2010-2022)
37	نوار المحمود	(2012-2022)
38	هالة رمزي	(2010-2022)
39	ياسر حميدان	(2018-2022)
40	يوسف الغتم	(2018-2022)

دور الانعقاد الأول

(ديسمبر/كانون الأول 2018 - مايو/أيار 2019)

يفتتح الملك أدوار الانعقاد العادية للمجلس الوطني بغرفتيه الشورى والنواب وفقًا لأحكام الدستور البحريني، والذي يوضح بأن مدة الانعقاد السنوي لكل من المجلسين لا تقل عن سبعة أشهر، ولا يجوز فض الدور قبل إقرار الميزانية[20]. وقد افتتح الملك دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس للمجلسين في 12 ديسمبر/كانون الأول 2011، فيما أصدر أمرًا ملكيًا بفض الدور في 15 مايو/أيار 2019. وكان الملك قد أصدر قبل ذلك ثلاثة أوامر ملكية في 9 ديسمبر/كانون الأول 2018، الأول رقم (59) يختص بتعيين أعضاء مجلس الشورى، والثاني رقم (60) بتعيين رئيس مجلس الشورى، والثالث رقم (61) بدعوة مجلسي النواب والشورى للانعقاد لدور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الخامس.

ويُشار إلى أن حفل افتتاح دور الانعقاد الذي يحضره رئيس الوزراء وولي العهد وعدد من كبار المسؤولين والوزراء يبدأ بالاستماع إلى الخطاب الملكي، ثم يُفض اجتماع المجلس الوطني وينصرف أعضاء المجلسين لمقرهم. وبعد ذلك يعقد مجلس النواب جلسته الأولى، حيث يتولى رئاستها أكبر الأعضاء الحاضرين سنًا (ترأس الجلسة الأولى لدور الانعقاد الأول النائب يوسف زينل)، ويساعده العضوان الأصغر سنًا (النائبان د. علي النعيمي، ومحمد العباسي)، وتنتهي مهمتهم بانتخاب رئيس المجلس (فوزية زينل)، ومن ثم يؤدي كل عضو اليمين، ولا يجوز للمجلس مباشرة اختصاصاته إلا بعد انتخاب رئيسه ونائبيه (عبدالنبي سلمان نائبًا أول، وعلي زايد نائبًا ثانيًا). أما مجلس الشورى فيعقد جلسته الأولى برئاسة رئيسه علي الصالح (مُعين بأمر ملكي) في جلسة إجراءات، ويؤدي الأعضاء اليمين، ويتم خلال الجلسة انتخاب نائبين لرئيس المجلس (جمال فخرو نائبًا أول، وهالة رمزي نائبًا ثانيًا).

(20) دستور مملكة البحرين لعام 2002، المادة 72.

الخطاب الملكي (ملك الإشادة)

يُلقي الملك في افتتاح أدوار الانعقاد أمام المجلس الوطني خطابًا رسميًا يُفترض أن يوضح رؤية السلطة وأولوياتها للفترة المقبلة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية منها على وجه الخصوص، ويمثل خارطة طريق لعمل السلطتين التنفيذية والتشريعية. وبرصد عام لمضمون الخطاب الذي ألقاه الملك خلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس[21] يتبين بأنه تطرق للشأن الخارجي والمحلي، وقد تناول الأخير في إطار محورين اثنين بحسب التحليل، وهما محور التوجيه سواء للسلطة التشريعية أو التنفيذية، ومحور الإشادة. وفيما يلي عرضٌ لأهم محاور الارتكاز في مضمون الخطاب الملكي على الصعيدين المحلي والخارجي:

أولًا: الشأن المحلي

محور التوجيه

أ. السلطة التنفيذية

- تحقيق التوازن المالي باعتماد برنامج محدد المعالم يعمل على تسريع الجهود الوطنية لتصويب وضع الميزانية العامة وتنويع إيرادات الدخل (بإشراف رئيس الوزراء ومعاونة ولي العهد).
- العمل على مواصلة استقطاب وتشجيع الاستثمارات العالمية والوطنية، لإيجاد المزيد من فرص وخيارات العمل، وخصوصًا في مجال تنويع مصادر الطاقة وتنمية القطاع النفطي.
- مطالبة الحكومة بأن تضع ضمن أولوياتها الخطط اللازمة لتطوير مجالات الاستثمار وتنويع مصادر دخل الصناديق التأمينية لتحسين الخدمات المقدمة للمتقاعدين، وأن تعمل بشكل مكثف على مراجعة سياساتها بصورة شاملة.

ب. السلطة التشريعية

- دعوة السلطة التشريعية إلى مراعاة أولويات العمل الوطني والمتطلبات المستقبلية، ومواصلة جهود دعم الإصلاحات الضرورية، والتي من أهمها ما يتعلق باستدامة الصناديق التقاعدية لضمان قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها تجاه الأجيال القادمة.
- دعوة السلطة التشريعية إلى تطوير التشريعات اللازمة لدعم قطاع الشباب والرياضة.

(21) الخطاب الملكي، التقرير السنوي لمجلس النواب (دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس)، ص 18-21.

محور الإشادة

- الإشادة بدور المرأة البحرينية وحضورها المتقدم والمسؤول، مع التشديد على تمتعها بحقوقها الإنسانية كاملة وعملها مع الرجال على قاعدة من الشراكة المتوازنة في البناء التنموي.
- الإشادة بدور الشباب الواعد في كافة ميادين العمل التنموية والدفاعية والرياضية، وبانجازات قطاع الشباب والرياضة بقيادة الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة.
- الإشادة بدور وإنجازات وتضحيات القوات الدفاعية والأمنية ومنسوبيها من قادة وأفراد، مع التشديد على أهمية التطوير المستمر للإمكانيات الدفاعية الرادعة لحفظ منعة وسيادة البلد.
- الإشادة بالدور المسؤول للمؤسسات الدستورية، وبجهود السلطة التشريعية التي تصب في رعاية وحماية المصالح العليا للبحرين والتعبير عن تطلعات المواطنين.

ثانيًا: الشأن الخارجي

- توجيه الشكر لثلاث دول خليجية (المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت) على مواقفها في دعم المساعي الوطنية لتحقيق التوازن المالي والنمو الاقتصادي المنشود.
- تقوية أوجه التكامل والتعاون الاقتصادي الخليجي في سياق السياسات المشتركة والهادفة إلى حفظ أمن واستقرار المنطقة وصون مكتسباتها.
- مواصلة الدفاع عن القضايا العربية والإسلامية في المحافل الدولية، وتأتي في صدارتها القضية الفلسطينية، والسعي لحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة بما في ذلك إقامة دولته المستقلة وعاصمتها "القدس الشرقية".

التقييم

- ركّز الملك في إطار توجيهاته العامة على القضايا الاقتصادية والتنموية (التوازن المالي، استقطاب الاستثمارات، تنويع مصادر الدخل، استدامة الصناديق التقاعدية، وتطوير التشريعات الشبابية)، وفي إطار إشاداته ركز على (المرأة، الشباب، رجال الأمن، السلطة التشريعية، والدعم الخليجي). وبذلك يتضح غياب/تجاهل أي موضوع أو قضية سياسية هامة عن الخطاب، في الوقت الذي لا تزال تداعيات الأزمة السياسية التي اندلعت في العام 2011 مستمرة حتى الوقت الراهن، ما يعني عدم وجود توجه جدي من رأس السلطة لحلحلتها.
- حرص الملك على الإشارة إلى هرم العائلة الحاكمة (عمه: رئيس الوزراء خليفة بن سلمان، وابنيه: ولي العهد سلمان، وناصر بن حمد آل خليفة)، حيث أشاد بإنجازات الأخير في قطاع الشباب والرياضة، فيما أوكل إلى الأول والثاني مهمة اعتماد برنامج يحقق التوازن المالي.

- احتل برنامج التوازن المالي موقعًا مهمًا في الخطاب الملكي، إلا أن الحديث عنه كان مقتضبًا لحد ما، ومن دون تحديد واضح لآليات تحقيقه "برنامج محدد المعالم يعمل على تسريع الجهود الوطنية لتصويب وضع الموازنة العامة وتنويع إيرادات الدخل". كما أن الطرح الذي تكرر في موقع آخر من الخطاب ارتبط بدعم الدول الخليجية الثلاث (السعودية، الإمارات، والكويت)، حيث أشاد الملك بمواقفها في "دعم المساعي الوطنية لتحقيق التوازن المالي والنمو الاقتصادي المنشود".

- بعض محاور الخطاب وردت "عائمة" تفتقد للمضمون الواضح والمعلومات التفصيلية، كجزئية الإشادة بجهود السلطة التشريعية في "رعاية وحماية المصالح العليا للبحرين والتعبير عن تطلعات المواطنين". وذلك أخذًا في الاعتبار كافة مناحي السخط الشعبي المستمر على أداء السلطة التشريعية ممثلة بمجلسي الشورى والنواب.

- لم يشر الخطاب خلال تطرقه للشأن الشبابي إلى أبرز المشاكل المجتمعية التي تتفاقم حاليًا وهي البطالة الناتجة عن استمرار مطرد لعدد العاطلين عن العمل مقابل زيادة توظيف الأجانب، وذلك مع غياب خطة وطنية لتوظيف المواطنين، فضلًا عن شكاوى الفصل التعسفي وغيرها.

- استخدام مصطلح "القدس الشرقية" يعكس موقف السلطة تجاه القضية الفلسطينية، وهو ما تُرجم تباعًا عبر مؤتمر لريادة الأعمال بمشاركة كانت مزمعة لوفد صهيوني في أبريل/نيسان 2019، وورشة البحرين الاقتصادية التي افتتحها مستشار الرئيس الأمريكي جاريد كوشنير في يونيو/حزيران 2019، وكانت تتعلق بالشق الاقتصادي لحل الصراع الفلسطيني – الصهيوني، والمعروف بـ "صفقة القرن" التي قاطعتها السلطة الفلسطينية باعتبارها تتعارض مع إرادة الشعب الفلسطيني.

الرد على الخطاب الملكي

عقب إلقاء الملك خطابه في افتتاح أدوار الانعقاد يختار مكتب مجلسي الشورى والنواب، كلٌّ على حدة، لجنة لإعداد مشروع الرد على الخطاب، ويعرض تشكيلها على المجلس لإقرارها. وتتولى اللجنة دراسة الخطاب وإعداد مشروع للرد عليه يُعرض على المجلس في الموعد الذي يحدده، ويرفع الرد إلى الملك بعد إقراره. وعليه، شكل المجلسان مع بدء دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس لجنتين مؤقتتين مختصتين بالرد على الخطاب الملكي.

وقد تكونت اللجنة النيابية من النواب (د. هشام العشيري رئيسًا، أحمد السلوم نائبًا للرئيس، أحمد العامر، عبدالرزاق حطاب، يوسف زينل، بدر الدوسري، د. سوسن كمال، عمار البناي، فلاح هاشم، محمود البحراني، ود. معصومة عبدالرحيم). في حين تكونت اللجنة الشورية من أعضاء هم (جمال فخرو رئيسًا، هالة رمزي، د. ابتسام الدلال، د. أحمد العريض، أحمد الحداد، بسام البنمحمد، جمعة الكعبي، جميلة سلمان، د. جهاد الفاضل، جواد حسين، حمد النعيمي، ود. عبدالعزيز أبل).

أولًا: الرد النيابي (الوعد الكاذب)

- التعهد بسن تشريعات تخدم التوجه لتحقيق التوازن المالي، وتطوير التشريعات القائمة تحقيقًا لتنمية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل، مع التأكيد على ضرورة عدم المساس بحقوق المواطنين ومكتسباتهم.
- التطلع لتوجيه الحكومة بوضع خطة زمنية لمعالجة الدين العام وعدم تناميه، وذلك من أجل تحسين الوضع الائتماني للبحرين.
- مناشدة الملك حث الحكومة على إبداء التعاون بشأن ما يقدمه المجلس من تشريعات ورغبات، وما يُفعله من أدوات الرقابة البرلمانية، وتوجيهها لتعزيز آليات الرقابة المالية والإدارية.
- التعهد بسن تشريعات للموازنة بين استدامة وتنمية الصناديق التقاعدية والجهاز الاستثماري لها من جهة، وتحسين الوضع المعيشي للمتقاعدين بما يحفظ حقوقهم ومزاياهم التقاعدية من جهة أخرى.
- الإشادة بدور الدول الخليجية الثلاث (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت) لجهودها في دعم الاستقرار المالي والاقتصادي لمملكة البحرين، مع التأكيد على أهمية التعاون لتحقيق التنمية والتكامل والوحدة بين دول المنطقة.
- التعهد بسن وتطوير التشريعات الخاصة بفئة الشباب، والعمل على إيجاد فرص ووسائل تسهم في تطويرهم وتفعيل قدراتهم وعزائمهم، وغرس المفاهيم التي تعزز الانتماء للوطن والقيادة.

- مناشدة الملك توجيه الحكومة لتوفير عدد أكبر من الأندية والمراكز الشبابية النموذجية، مدعمة بكافة التجهيزات حتى تكون متنفسًا لفئة الشباب وتفريغًا لطاقاتهم الإبداعية.
- الإشادة بدور المرأة البحرينية الطليعي ومساهمتها البارزة في التنمية البشرية، والتعهد بالعمل على تطوير وسن القوانين التي من شأنها الارتقاء بالمرأة (الأم والمتزوجة والعزباء والأرملة والمطلقة والعاملة).
- الإشادة بجهود منتسبي قوة دفاع البحرين ووزارة الداخلية والأمن الوطني، ومناشدة الملك بأن يحظى هؤلاء بمزيد من الرعاية والاهتمام وتوفير سبل العيش الكريم نظير تضحياتهم ودفاعهم عن الوطن ومكتسباته.
- تثمين اهتمام الملك بدعم القضية الفلسطينية، والتعهد ببذل كل جهد ممكن بكافة الطرق والوسائل من أجل تحقيق السلام العادل ورفض التطبيع مع الكيان الصهيوني، والتأكيد على أن ينال الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها "القدس الشريف".

التقييم

- لم يسن المجلس أو يُعدل أية تشريعات تحقق هدف التوازن المالي كأولوية أو تسهم في النمو الاقتصادي من دون المساس بحقوق المواطنين ومكتسباتهم (ضريبة القيمة المضافة مثالًا)، والتي تم تطبيقها من دون وجود أيّ خطط أو برامج تعويضية لفئة المتضررين، لا سيما ذوي الدخل المحدود. وحتى الرغبة المستعجلة (غير ملزمة للحكومة) التي تقدم بها في جلسة 26 ديسمبر/ كانون الأول 2018 لتأجيل الضريبة كانت تنطوي على مخالفة دستورية، ما ينم عن جهل تشريعي.
- لم ينجح المجلس في دفع الحكومة لوضع خطة زمنية لمعالجة الدين العام وعدم تناميه، حيث وافق على تمرير مشروع قانون باعتماد الميزانية العامة للدولة للعامين 2019-2020 بعجزها، ولم يستخدم أدواته الرقابية في هذا الشأن. واللافت أن المجلس قرر بالأغلبية الموافقة على المشروع بجميع مواده والتعديلات التي أجريت عليه في جلسة واحدة (7 مايو/أيار 2019) بصورة مستعجلة وبصفة نهائية وإحالته إلى مجلس الشورى، (نتيجة التصويت: موافقة: 24 نائبًا، رفض: 11 نائبًا، وامتناع 3 نواب عن التصويت).
- تعاطى النواب مع موضوع استدامة وتنمية الصناديق التقاعدية - كما جاء في خطاب الملك - بطريقة عكسية، وذلك من خلال إقرار مشروع قانون بتعديل قانون التأمين ضد التعطل (مارس/آذار 2019)، والذي يقضي باستقطاع 230 مليون دينار من فائض حساب التأمين ضد التعطل لتمويل برنامج التقاعد الاختياري، على الرغم من موجة الجدل الواسعة التي أثارها القانون والمعارضة الشعبية له.
- لم يسعَ المجلس إلى تطوير التشريعات الخاصة بالمرأة أو اللازمة لدعم قطاع الشباب والرياضة، كما ورد في خطاب الملك ومشروع الرد، واقتصر العمل النيابي في هذا الصدد

على تقديم مقترح بقانون واحد فقط بشأن تحويل الأندية الرياضية إلى شركات استثمارية "قيد الدراسة"، و5 مقترحات برغبة (غير ملزمة، أقر منها اثنان فقط وثلاثة قيد الدراسة)، إلى جانب سؤال واحد فقط (مناطقي) عن ملاعب نادي "قلالي".

- رد النواب على الخطاب الملكي بشأن القضية الفلسطينية بتأكيدهم رفض التطبيع مع الكيان الصهيوني، وهو ما لم يرد في الخطاب، إذ لم تتم الإشارة مطلقًا إلى التطبيع، كما أن المجلس أساسًا لم يتخذ أي إجراء عملي بهذا الشأن سوى الاستنكار "الإنشائي" أو الاحتجاج "الخجول"، وذلك على الرغم من تكرار المواقف الرسمية التي تصب في هذا الاتجاه والمناهضة للتطلعات الشعبية. كما لم يعقد المجلس أيّ جلسة استثنائية للتباحث حول "صفقة القرن"، في مقابل اهتمام قوى المعارضة بذلك، حيث عقدت جمعية "الوفاق" منتدى مناهضًا لها في يونيو/حزيران 2019.

- اعتمد خطاب الملك مصطلح "القدس الشرقية" عاصمة للدولة الفلسطينية، وكذلك الحال بالنسبة لخطاب لاحق لرئيس المجلس فوزية زينل خلال مؤتمر برلماني عربي في مارس/آذار 2019، بينما جاء المصطلح في رد النواب "القدس الشريف". وذلك ما يؤشر إلى حالة من عدم التناغم في التوجهات بين مجلس النواب ورئيسه الذي يُفترض بحسب لائحة المجلس أن يمثله ويتحدث باسمه.

- غاب عن الرد النيابي أي مشروع أو توجه استراتيجي لحل الأزمة المندلعة في البحرين منذ العام 2011، ومعالجة تداعياتها السياسية والأمنية، وذلك في الوقت الذي لم يغفل الرد الإشادة بجهود منتسبي الأمن، والتطلع لإيلائهم مزيدًا من الرعاية والاهتمام.

- فيما لم يتطرق الخطاب الملكي إلى موضوع الإرهاب، كان هذا الملف أساسيًا لدى مجلس النواب، حيث أقر تعديلات على قانون حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية تتضمن عقوبات تصل إلى السجن المؤبد والإعدام بشأن المتسترين على متهمين أو محكومين (يناير/كانون الثاني 2019). وعلى صعيد متصل، تجدر الإشارة إلى أنه تم تنفيذ حكم الإعدام بحق مواطنين اثنين هما أحمد الملالي وعلي العرب وسط صمت نيابي مطبق (يوليو/تموز 2019).

ثانيًا: الرد الشوري (الوعد السائب)

- تأكيد حرص السلطة التشريعية على توفير الأطر القانونية وسن التشريعات التي تدعم الإصلاحات الاقتصادية، بما يسهم في تحقيق التوازن المالي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل واستقطاب الاستثمارات.

- إبداء التعاون مع الحكومة عبر سن تشريعات تتواءم مع التوجيه الملكي لها بشأن العمل على تطوير مجالات الاستثمار وتنويع مصادر دخل الصناديق التقاعدية لتحسين الخدمات المقدمة للمتقاعدين.

- مشاطرة الملك تقديم الشكر للدول الخليجية الثلاث (المملكة العربية السعودية، الإمارات

العربية المتحدة، ودولة الكويت) نظير مواقفها الداعمة والمساندة لرفد مساعي مملكة البحرين لتحقيق التوازن المالي والنمو الاقتصادي.

- تثمين الموقف الملكي تجاه القضية الفلسطينية، والتأكيد على أهمية صون الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها "القدس الشرقية".
- الإشادة باهتمام المشروع الإصلاحي للملك بالمرأة البحرينية، وما وصلت إليه من حضور متقدم ومكانة رفيعة، مع تثمين الدور الريادي لقرينة الملك رئيس المجلس الأعلى للمرأة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة في النهوض بها.
- الفخر بما يحققه الشباب البحريني في المحافل التنموية والدفاعية والرياضية، مع تثمين الإشادة الملكية بجهود الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة في هذا الصدد، والتعهد بسن التشريعات اللازمة لدعم قطاع الشباب والرياضة والارتقاء به.
- مشاطرة الملك تقديم الشكر والامتنان لجهود القوات الدفاعية والأمنية من قادة وأفراد، والفخر بتضحياتهم في سبيل الدفاع عن سيادة الوطن وأمنه واستقراره، مستذكرين "شهداء الواجب"، ومقدرين للملك رعايته الكريمة لأسرهم.
- التعهد بمواصلة سن التشريعات والقوانين الداعمة للمشروع الإصلاحي للملك، وتعزيز الإصلاحات المساندة لمسيرة استقرار البلد والمحافظة على الثوابت الدينية والهوية الوطنية، والالتزام بحماية واستقرار الجوار الإقليمي.

التقييم

- غلبة مصطلحات الشكر والتثمين في إطار جملة أمور لم تخرج عن نطاق "الإشادة"، ولم تتجاوزها لتبيان توجه أو خطة تشريعية تفصيلية للفترة المقبلة، وإن وردت فعلى نحو عام للغاية، وذلك ما تم مع التعاطي بشأن قضايا وردت في الخطاب الملكي مثل (التوازن المالي، الصناديق التقاعدية، والقطاع الشبابي).
- تطرق المجلس لقضايا مهمة من دون أي إضافة تُذكر سوى تأكيد التوافق التام مع الرؤى الملكية بشأنها، مثل (الدعم الخليجي للبحرين، القضية الفلسطينية، المرأة البحرينية، والجهود الأمنية)، وكلها وردت بهدف الإشادة فقط وعبر لفظ "مشاطرة الملك".
- ورد في الرد الشوري "القدس الشرقية" كعاصمة للدولة الفلسطينية كما ورد لفظًا في الخطاب الملكي، ولم يتطرق إلى قضية التطبيع، وذلك بخلاف مجلس النواب الذي تناولها، مشيرًا إلى لفظ مختلف "القدس الشريف".
- استذكر المجلس المشروع الإصلاحي للملك على نحو يشير إلى انطوائه على جهود لدعم استقرار البلد، وذلك في صياغة تغض الطرف عن أزمة سياسية وأمنية تعصف به منذ العام 2011. وفي سياق ذي صلة، عبر المجلس عن تقديره للرعاية الملكية "الكريمة" لأسر "شهداء الواجب"، من دون أية إشارة إلى ضحايا تلك الأزمة من المواطنين (شهداء وجرحى).

أجهزة المجلسين

أولًا: أجهزة مجلس النواب

تتمثل أجهزة مجلس النواب الرئيسة بحسب لائحته الداخلية في رئيس المجلس، مكتب المجلس، ولجان المجلس.

1. رئيس المجلس (امرأة الديوان)

يتم اختيار رئيس مجلس النواب في أول جلسة للمجلس في بداية الفصل التشريعي، ولمثل مدته، وذلك وفقًا للإجراءات المنصوص عليها في المادة (60) من الدستور. وتقدم الترشيحات إلى رئيس الجلسة خلال المدة التي يحددها، وإذا لم يتقدم لشغل المنصب إلا مرشح واحد، أعلن رئيس الجلسة فوزه بالتزكية. وتكون عملية الانتخاب سرية، وتجرى في جلسة علنية. ويعلن رئيس الجلسة انتخاب رئيس المجلس، ويباشر مهام الرئاسة فور إعلان انتخابه، وذلك كما تنص عليه المادة العاشرة من اللائحة الداخلية لمجلس النواب.

كما تبين المادة (12) من اللائحة بأن الرئيس هو الذي يمثل المجلس في اتصاله بالهيئات الأخرى، ويتحدث باسمه، ويشرف على جميع أعماله، يراقب مكتبه ولجانه، ويتولى الإشراف على الأمانة العامة للمجلس، وهو الذي يفتتح الجلسات ويرأسها، إلى غير ذلك من المهام. وفي حال غياب الرئيس يتولى رئاسة الجلسات النائب الأول، وفي حالة غيابه يتولاها النائب الثاني، وفي حال غياب الاثنين يترأس الجلسات أكبر الأعضاء الحاضرين سنًا.

وفي دور الانعقاد الأول انتخب أعضاء المجلس النائب فوزية زينل رئيسًا للمجلس بواقع 25 صوتًا من أصل 40، حيث فازت بذلك على منافسيها النائبين السابقين المستقلين عادل العسومي وعيسى الكوهجي. وتُعد زينل أول امرأة تحتل هذا المنصب الرفيع بالمؤسسة التشريعية في تاريخ مملكة البحرين والخليج، وأشيع حينها بأن الديوان الملكي والمجلس الأعلى للمرأة الذي تترأسه قرينة الملك الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة وراء دعمها تحت شعار "تمكين المرأة" وللتباهي دوليًا.

وكانت زينل قد ترشحت للانتخابات النيابية في دورتين سابقتين (2006 و2014)، غير أن النجاح لم يحالفها، حتى فازت في انتخابات العام 2018 عن الدائرة الخامسة بالمحافظة الجنوبية ومن الجولة الأولى.

وقفات ومواقف

- **قسمٌ كاذب:** أقسمت رئيس مجلس النواب فوزية زينل أنه لا يوجد فقير ينام جائعًا في البحرين، وذلك خلال مناقشة المجلس مشروع قانون باعتماد الميزانية العامة للدولة للعامين 2019-2020 في جلسته المنعقدة في مايو/أيار 2019، ما أثار سخطًا وغضبًا شعبيًا، لاسيما في أوساط محدودي الدخل والطبقات المُعدمة التي تعاني من أوضاع

معيشية صعبة، والذين تندروا على تصريحها "عليك بالكفارة وصيام ثلاثة أيام". وكانت زينل ترد على مداخلة نيابية، قائلة: "أريد أن أطمئنك بأنه في دار بوسلمان لا أحد ينام جائعًا، ثقوا بهذا الشيء، مستحيل وأنا أقسم عليها أمام الله كما أقسمنا بأن نعمل من أجل صالح الوطن والمواطنين، أقسم لكم بأنه لن ينام أحد وهو جائع في هذه الأرض الطيبة".

- **مزاجٌ صهيوني:** تحدثت زينل كرئيس لوفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين أمام مؤتمر للاتحاد البرلماني العربي عُقد في العاصمة الأردنية عمّان في مارس/آذار 2019 عن "القدس الشرقية" كعاصمة للدولة الفلسطينية، الأمر الذي تبعه موجة استنكار واسعة محلية وخارجية، باعتباره توافقًا مع مزاج العدو الصهيوني والاعتراف به "تطبيع".
- **تلميعٌ حقوقي:** دافعت زينل في حديث إعلامي لها في أبريل/نيسان 2019 عن سجل البحرين الحقوقي، واتهمت منظمة هيومن رايتس ووتش - في رد لها حول التعاطي "القاسي" مع المعارضة في البحرين - بالاعتماد على مصادر معلومات مغلوطة ومن جهات مغرضة مُمولة من دولة مجاورة، ولديها أجندات مؤدلجة. وكذبت ما اعتبرته "ادعاءات"، مشيرة إلى أن الدولة تحترم الحريات وتمتلك سجلًا مشرفا في مجال حقوق الإنسان، ولا يوجد لديها ما تخفيه أو تخاف منه في أي ملف.
- **عرابة تطبيع:** عرقلت زينل في بداية جلسة التاسع من أبريل/نيسان 2019 مطالبة نيابية بالوقوف احتجاجًا على "التطبيع" مع الكيان الصهيوني، وذلك على خلفية مشاركة كانت متوقعة لوزير اقتصاده إيلي كوهين في مؤتمر لريادة الأعمال منتصف الشهر نفسه، حيث قالت زينل "كلنا ضد التطبيع، وموقف البحرين واضح تجاه ذلك، فرجاء لا نضيع وقت المجلس، وأمامنا جدول أعمال مهم"، ثم سخرت من نائب أصر على الوقوف بقولها "ستقفون؟ زين خلك واقف"، محاولة الانتقال فورًا لمداخلة نيابية بموضوع آخر رغم الاعتراضات، بحجج "حفظ النظام، الالتزام بالقوانين، احترام المجلس ولائحته الداخلية".
- **ضد قطر:** استنكرت زينل في حديث إعلامي لها حول الأزمة الخليجية ممارسات وسياسات النظام القطري (أبريل/نيسان 2019)، مشيرة إلى أنه لم يراعِ فيها الجيرة والتداخل بين الأسر، ولا المصالح المشتركة داخل المنظومة الخليجية، مشدِّدة على الرؤية الرسمية بأن الحل هو في استجابته للشروط المعلنة التي وضعتها السعودية والإمارات ومصر، إضافة إلى البحرين.
- **مع السعودية:** عبرت زينل خلال مشاركتها في اجتماع رؤساء البرلمانات في القارتين الآسيوية والأوروبية (سبتمبر/أيلول 2019) عن الموقف البحريني لدعم المملكة العربية السعودية، منوهة بأن استهداف المنشآت النفطية فيها يمثل تهديدًا خطيرًا ومباشرًا للأمنِ والسلم الدوليين وإضرارًا بالمصالح والأوضاع الاقتصادية في المنطقة والعالم أجمع.
- **ثأر العسومي:** أذنت زينل على نحو لافت وسريع برفع الحصانة البرلمانية عن النائب

المستقل عادل العسومي وذلك على خلفية تهم تتعلق بالتزوير ومخالفات مالية (سبتمبر/أيلول 2019)، أي عقب انتهاء دور الانعقاد الأول. وفضلًا عن الإذعان لتوجيهات طرف نافذ بالسلطة التنفيذية "الديوان الملكي"، أشيع حينها بأن زينل تثأر من العسومي، فلطالما اختلفا معًا في جلسات المجلس، لاسيما جلسته الأولى. ويأتي ذلك في إطار ما تتيحه لها اللائحة الداخلية للمجلس بشأن إمكانية رفع الحصانة عن أي من الأعضاء في غير أدوار الانعقاد.

2. مكتب المجلس (مكتب زينل)

يتولى مكتب مجلس النواب بحسب المادة 18 من لائحته الداخلية عدة مهام رئيسة من أبرزها وضع جداول أعمال جلسات المجلس، متابعة أعمال اللجان النيابية وتقاريرها، بحث مشروعي الميزانية السنوية للمجلس وحسابه الختامي، ممارسة اختصاصات المجلس الإدارية فيما بين أدوار الانعقاد، الفصل في الاعتراضات على مضابط الجلسات، اقتراح ممثلي المجلس في الداخل، دراسة تقارير الوفود النيابية بشأن مهامها وزياراتها، والنظر فيما يعرضه رئيس المجلس بشأن الأعضاء الذين لا يقومون بواجباتهم.

كما تشير المادة 19 من اللائحة الداخلية لمجلس النواب إلى أن مكتب المجلس يجتمع بدعوة من رئيسه أو أحد نائبيه في حالة غيابه، وتكون اجتماعاته صحيحة بحضور أغلبية أعضائه على أن يكون من بينهم الرئيس أو أحد نائبيه. وتصدر قراراته بأغلبية الأعضاء الحاضرين، وإذا تساوت الأصوات يُرجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع. ولا يجوز أن يحضر اجتماعات المكتب غير أعضائه، ويدعو الرئيس وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب لحضور اجتماعات المكتب عند إعداد جداول أعمال المجلس، كما يجوز بناء على طلب الرئيس حضور أمين عام المجلس. وقد عقد مكتب مجلس النواب خلال دور الانعقاد الأول 12 اجتماعًا اتخذ خلالها 168 قرارًا، منها 11 اجتماعًا عاديًا بمجموع 167 قرارًا، واجتماعًا استثنائيًا واحدًا اتخذ خلاله قرارًا واحدًا فقط.

إلى ذلك، تنص المادة 15 من اللائحة الداخلية لمجلس النواب على أن يتشكل مكتب المجلس من الرئيس ونائبيه، ويُضم إليهم رؤساء اللجان النوعية بمجرد انتخابهم، وبذلك تترأس رئيس مجلس النواب فوزية زينل مكتب المجلس، ومعها نائبا الرئيس، وهما:

- النائب الأول لرئيس المجلس

فاز النائب عبدالنبي سلمان بمنصب النائب الأول لرئيس مجلس النواب بواقع 24 صوتًا، وذلك بعد منافسة في جولة ثانية مع النائب أحمد السلوم الذي حصد 16 صوتًا فقط، وكان قد خرج من الجولة الأولى كل من النائبين غازي آل رحمة وفاضل السواد. وينتمي سلمان لجمعية المنبر التقدمي، حيث ترشح للانتخابات ضمن قائمتها "تقدم"، وفاز عن الدائرة السادسة بالمحافظة الشمالية في الجولة الأولى من الانتخابات، كما أنه نائب سابق في مجلس (2002 - 2006).

- النائب الثاني لرئيس المجلس

حظي النائب علي زايد بمنصب النائب الثاني لرئيس مجلس النواب بالتزكية، وهو ينتمي لجمعية الأصالة الإسلامية، حيث ترشح ممثلًا لها في الانتخابات النيابية عن الدائرة الرابعة في المحافظة الجنوبية وفاز في الجولة الثانية، وقد كان زايد نائبًا سابقًا في مجلس (2010 - 2014).

- رؤساء اللجان

- لجنة الشؤون التشريعية والقانونية: د. هشام العشيري
- لجنة الشؤون المالية والاقتصادية: علي اسحاقي
- لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني: محمد البوعينين
- لجنة الخدمات: عمار قمبر
- لجنة المرافق العامة والبيئة: عبد الرزاق حطاب

3. اللجان النيابية (تجميد وتمديد)

تُشكل اللجان في مجلس النواب خلال الأسبوع الأول من بدء دور الانعقاد العادي لدراسة الأعمال الداخلة في اختصاص المجلس، ووفقًا للائحته الداخلية يجب على كل عضو المشاركة في إحدى اللجان، وتنتخب كل لجنة من بين أعضائها رئيسًا ونائبًا له بالأغلبية النسبية لعدد أعضائها، ولا تكون اجتماعات اللجنة صحيحة إلا بحضور أغلبية الأعضاء، حيث تصدر قراراتها بأغلبية الحاضرين، وفي حال تساوي الأصوات يُرجح الجانب الذي منه الرئيس[22]. والجدير بالذكر أن اجتماعات اللجان غير علنية، غير أن محاضرها تنشر بإيجاز عبر وسائل الإعلام.

وفي رصد لعمل اللجان النيابية خلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس، يتبين وفق إحصائية رسمية بشأن عدد الموضوعات التي طُرحت عليها بأن المجموع يصل إلى 214 موضوعًا، من بينها 13 مرسومًا بقانون، 109 مشاريع بقوانين، 16 مقترحًا بقانون، و76 مقترحًا برغبة. وبلحاظ هذا العدد الكبير مقارنة بإمكانية انعقاد نحو 22 جلسة للمجلس في الدور الواحد لبحثها يتضح جليًا حجم التراكم واحتمالية التأخير والتعطيل للكثير من الملفات الملحة والهامة، ناهيك عن بقائها عالقة إلى أجل طويل. وهذا الأمر يؤشر في المحصلة النهائية إلى جانبين الأول ماهية التعاطي الرسمي/الحكومي مع المجلس، والثاني آلية العمل النيابي البطيئة وغير الفعالة. وفيما يلي عرضٌ تفصيلي، تحليلي، ونقدي للجان في مجلس النواب مصنفة بحسب أنواعها، مع توضيح لتشكيلتها، مهامها واختصاصاتها[23]، سير عملها، وتقييمها، وذلك خلال دور الانعقاد الأول:

(22) اللائحة الداخلية لمجلس النواب، المواد 21-23-25-27.

(23) اللائحة الداخلية لمجلس النواب، المادة 21.

أ. اللجان الدائمة

- لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

المهام: تختص لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في مجلس النواب بالنظر في مشروعات القوانين ومطابقتها لأحكام الدستور، ومعاونة المجلس ولجانه الأخرى في صياغة النصوص التشريعية. كما تختص بشؤون الأعضاء، وبحث حالات إسقاط العضوية، والإذن برفع الحصانة، وبكل الأمور التي لا تدخل في اختصاص لجنة أخرى.

التشكيلة: تشكلت اللجنة من ثمانية أعضاء، وذلك على النحو التالي:
رئيس اللجنة: د. هشام العشيري
نائب الرئيس: د. علي النعيمي
الأعضاء: باسم المالكي، عيسى القاضي، فاضل السواد، فلاح هاشم، محمد العباسي، ويوسف زينل

سير العمل: بلغ عدد اجتماعات اللجنة خلال دور الانعقاد الأول 23 اجتماعًا، وأعدت 11 تقريرًا بشأن الموضوعات المحالة إليها، وأعطت 80 رأيًا دستوريًا للجان الأخرى. وتشير إحصائية نيابية رسمية إلى أن هذه اللجنة طُرح عليها ما مجموعه 30 موضوعًا، من بينها أربعة مراسيم بقوانين، 16 مشروعًا بقانون، ثلاثة مقترحات بقوانين، وسبعة مقترحات برغبة.

التقييم:

- لم تنجز اللجنة عملها تجاه العديد من الموضوعات المحالة إليها، حيث لا تزال "قيد الدراسة" لديها على الرغم من أهميتها، وأبرز مثال على ذلك مشروع قانون بإنشاء هيئة مكافحة الفساد.
- لم تبحث اللجنة أي مشاريع أو مقترحات تتعلق بتعديل الدستور، على الرغم من أن ذلك يمثل عصب الأزمة السياسية المستمرة في البحرين منذ العام 2011.
- لم تجتمع اللجنة لبحث طلب رفع الحصانة عن النائب المستقل عادل العسومي إثر اتهامات له بالتزوير وارتكاب مخالفات مالية رغم أن الموضوع من صلب اختصاصها، حيث أذنت رئيس المجلس فوزية زينل برفع حصانته في سياق ما تجيزه لها اللائحة الداخلية للمجلس. وقد كان ذلك في فترة تالية لفض دور الانعقاد الأول وقبيل انعقاد الدور الثاني، وتحديدًا في سبتمبر/ أيلول 2019.

- لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

المهام: تختص بدراسة المشروعات الإنشائية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتضمنها ميزانية الدولة، والخطط الاقتصادية وإبداء ملاحظاتها حولها. كما تختص بدراسة الجوانب المالية والاقتصادية المتعلقة بأعمال الوزارات والمصالح المختلفة، وبصفة خاصة الميزانيات والحسابات الختامية.

التشكيلة: تشكلت اللجنة من ثمانية أعضاء، وذلك على النحو التالي:
رئيس اللجنة: علي اسحاقي
نائب الرئيس: أحمد العامر
الأعضاء: أحمد السلوم، زينب عبدالأمير، عبدالله الدوسري، عيسى الكوهجي، كلثم الحايكي، ومحمود البحراني

سير العمل: بلغ عدد اجتماعات اللجنة خلال دور الانعقاد الأول 30 اجتماعًا، وأعدت 18 تقريرًا بشأن الموضوعات المحالة إليها. وتشير إحصائية نيابية رسمية إلى أن هذه اللجنة طُرح عليها ما مجموعه 21 موضوعًا، من بينها خمسة مراسيم بقوانين، 13 مشروعًا بقانون، مقترحان بقانون، ومقترح برغبة واحد فقط.

التقييم:

- لم يكن للجنة أداء لافتًا فيما يتعلق بعدة موضوعات من صلب اختصاصها مثل مشروع قانون باعتماد الميزانية العامة للدولة للعامين 2019-2020 (العجز والدين العام)، وكذلك الحال مع تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية السنوي 2017 – 2018 (تصريحات رنانة بعناوين فضفاضة).
- رغم التحديات الاقتصادية وتراجع الوضع المعيشي، إلا أن اللجنة لم يكن لها دور فعلي لمعالجة هذه القضية "الحساسة" على المستوى الشعبي، مذعنة للأجندة والتوجهات الحكومية في هذا الصدد، والتي عادة ما ترهن الوضع بـ "الدعم الخليجي" لتحقيق التوازن المالي والنمو الاقتصادي.

- لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني

المهام: تختص بدراسة الموقف الدولي وتطورات السياسة الدولية والسياسة الخارجية لمملكة البحرين، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية. كما تختص بدراسة كافة الشؤون المتعلقة بالأمن الداخلي، مكافحة الجريمة، وأمن الدولة الخارجي.

التشكيلة: تشكلت اللجنة من سبعة أعضاء، وذلك على النحو التالي:
رئيس اللجنة: محمد البوعينين
نائب الرئيس: بدر الدوسري
الأعضاء: د. عبدالله الذوادي، عمار البناي، عيسى الدوسري، غازي آل رحمة، ويوسف الذوادي

سير العمل: بلغ عدد اجتماعات اللجنة خلال دور الانعقاد الأول 23 اجتماعًا، وأعدت 14 تقريرًا بشأن الموضوعات المحالة إليها. وتشير إحصائية نيابية رسمية إلى أن هذه اللجنة طُرح عليها خلال دور الانعقاد الأول ما مجموعه 25 موضوعًا، من بينها مرسوم بقانون واحد فقط، 17 مشروعًا بقانون، مقترحان بقانون، وخمسة مقترحات برغبة.

التقييم:

- خدمت اللجنة ذات المسار الرسمي للسلطة تجاه الأزمة السياسية وتداعياتها، وذلك على المستوى الداخلي أو الخارجي، ومن خلال إقرار التشريعات التي تعزز الحالة الأمنية تحت دعاوى شتى أبرزها "حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية"، وهو القانون محل الجدل لتغليظه العقوبات على المعارضين والمواطنين المتهمين بـ "الإرهاب".
- لم يبرز للجنة أي دور أو رؤى مخالفة لمواقف السلطة بشأن العلاقات المتأزمة سياسيًا مع بعض دول الجوار، لاسيما قطر وإيران، (رفض واستنكار دائمين)، وكذلك بالنسبة لعدد من القضايا المتعلقة بالأمن الداخلي (إشادة دائمة بمنتسبي القوات الأمنية).

- لجنة الخدمات

المهام: تختص بأمور التعليم بجميع أنواعه ومراحله، التدريب المهني ومحو الأمية، والموضوعات المتعلقة بالخدمات الاجتماعية والرياضية والثقافية والصحية والإعلام والأمور العمالية.

التشكيلة: تشكلت اللجنة من سبعة أعضاء، وذلك على النحو التالي:
رئيس اللجنة: عمار قمبر
نائب الرئيس: ممدوح الصالح
الأعضاء: إبراهيم النفيعي، أحمد الأنصاري، د. سوسن كمال، عمار حسين، ود. معصومة عبدالرحيم

سير العمل: بلغ عدد اجتماعات اللجنة خلال دور الانعقاد الأول 23 اجتماعًا، إلى جانب لقاء "فريق عمل" واحد، وأعدت 59 تقريرًا بشأن الموضوعات المحالة إليها. وتشير إحصائية نيابية رسمية إلى أن هذه اللجنة طُرح عليها خلال دور الانعقاد الأول ما مجموعه 75 موضوعًا، من بينها مرسوم بقانون واحد فقط، 35 مشروعًا بقانون، خمسة مقترحات بقوانين، و34 مقترحًا برغبة.

التقييم:

- لم تنجح اللجنة في التصدي لجملة من المشكلات والقضايا المتعلقة بقطاع التعليم، وعلى رأسها قضية البعثات الدراسية، حيث أخفقت في دفع وزارة التربية والتعليم لنشر نتائج توزيعها على الطلبة بشفافية رغم اللغط والجدل الكبير الذي أثير حولها (التمييز).
- لم توفق اللجنة في حل مشكلة الطلبة البحرينيين الدارسين في الجامعات الصينية، لاسيما خريجي الطب، حيث تماطل وزارة التربية والتعليم في معادلة شهاداتهم، ناهيك عن استمرار تعطيل توظيفهم (أعلنت اللجنة في فبراير/شباط 2019 اقتناعها بمبررات الوزارة).
- مررت اللجنة في مارس/آذار 2019 تعديلات قانون التأمين ضد التعطل والتي تجيز

للحكومة تمويل برنامج التقاعد الاختياري من صندوق التعطل، رغم الاعتراض الشعبي، وذلك بموافقة أغلبية أعضائها فيما عدا اثنين.

- لجنة المرافق العامة والبيئة

المهام: تختص بدراسة الموضوعات المتعلقة بالإسكان، البريد، الكهرباء والماء، الزراعة، المواصلات والطرق، البلديات، والبيئة.

التشكيلة: تشكلت اللجنة من سبعة أعضاء، وذلك على النحو التالي:
رئيس اللجنة: عبدالرزاق حطاب
نائب الرئيس: فاطمة القطري
الأعضاء: أحمد الدمستاني، حمد الكوهجي، خالد بوعنق، عادل العسومي، ومحمد بوحمود

سير العمل: بلغ عدد اجتماعات اللجنة خلال دور الانعقاد الأول 26 اجتماعًا، وأعدت 46 تقريرًا بشأن الموضوعات المحالة إليها. وتشير إحصائية نيابية رسمية إلى أن هذه اللجنة طُرح عليها خلال دور الانعقاد الأول ما مجموعه 63 موضوعًا، من بينها مرسومان بقانون، 28 مشروعًا بقانون، أربعة مقترحات بقوانين، و29 مقترحًا برغبة.

التقييم:

- غلب على عمل اللجنة دراسة وإقرار المقترحات برغبة ذات الطابع المناطقي، وهي "غير ملزمة" للحكومة أساسًا، وذلك عوضًا عن المقترحات التي تعنى بالبحرين ككل. فضلًا عن أن بعضها ينطوي على تداخل مع الاختصاصات الأصيلة للمجالس البلدية (طغيان العمل البلدي على النيابي).
- أخفقت اللجنة في تحريك عدة قضايا وملفات مختصة بها مثل مشكلة التلوث البيئي التي تعاني منها قرية المعامير، الحد من عمل الحفارات في السواحل، وحلحلة ملف الطلبات الإسكانية المعلقة، وكذلك حل مشكلة فيضان مياه الأمطار.

ب. اللجان النوعية الدائمة الفصلية:

- اللجنة النوعية الدائمة للشباب والرياضة (15 يناير/كانون الثاني 2019)

المهام: تعنى هذه اللجنة بشؤون الشباب، حيث تقوم بالتواصل مع المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني ومنها الأندية الرياضية والمراكز الشبابية والثقافية للتباحث حول التشريعات التي تصب في صالح الشباب.

التشكيلة: تشكلت اللجنة من خمسة أعضاء، وذلك على النحو التالي:
رئيس اللجنة: عبدالله الدوسري
نائب الرئيس: زينب عبدالأمير
الأعضاء: حمد الكوهجي، محمود البحراني، ويوسف الذوادي

سير العمل: عقدت اللجنة خلال دور الانعقاد الأول أربعة اجتماعات، وأعدت أربعة تقارير بشأن الموضوعات المحالة إليها.

التقييم:

- طغى على عمل اللجنة بحث المقترحات برغبة "غير ملزمة"، أغلبها لا يزال "قيد الدراسة"، ناهيك عن طابعها المناطقي، وكذلك الحال بالنسبة لمقترح بقانون بشأن تحويل الأندية الرياضية إلى شركات استثمارية.
- أخفقت اللجنة في التوصل إلى حلول جدية لأزمة الشباب الخريجين العاطلين عن العمل رغم تفاقمها مؤخرًا.

- اللجنة النوعية الدائمة للمرأة والطفل (15 يناير/كانون الثاني 2019)

المهام: تعنى هذه اللجنة ببحث مشروعات ومقترحات القوانين ذات الصلة بشؤون المرأة والطفل، ودراسة التشريعات النافذة ومدى اتفاقها مع الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها مملكة البحرين.

التشكيلة: تشكلت اللجنة من خمسة أعضاء، وذلك على النحو التالي:
رئيس اللجنة: فاطمة القطري
نائب الرئيس: كلثم الحايكي
الأعضاء: بدر الدوسري، د. علي النعيمي، ومحمد العباسي

سير العمل: عقدت اللجنة خلال دور الانعقاد الأول اجتماعين اثنين، وأعدت تقريرًا واحدًا فقط بشأن الموضوعات المحالة إليها.

التقييم:

- ركزت اللجنة في عملها على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الطفل، وهو الذي قرر المجلس بشأنه الموافقة على قرار مجلس الشورى بالرفض وإخطار الحكومة بذلك.
- لم يكن للجنة دور يُذكر في تحريك ملفات مهمة تمس المرأة والطفل، مثل قضيتي النساء المعتقلات والأطفال المعتقلين على خلفية قضايا سياسية، وسط مطالبات شعبية مستمرة بالتحرك للإفراج عنهم مراعاة لظروفهم الأسرية.

- اللجنة النوعية الدائمة لحقوق الإنسان (15 يناير/كانون الثاني 2019)

المهام: تعنى هذه اللجنة بمتابعة المعايير الدولية لحقوق الإنسان وبحث مدى تطبيقها من قبل السلطة التنفيذية، وقبول التظلمات المقدمة من قبل المواطنين، بما يسهم في رقي الشأن البرلماني البحريني ويرفعه لمصاف الدول المُقدرة لحقوق الإنسان.

التشكيلة: تشكلت اللجنة من خمسة أعضاء، وذلك على النحو التالي:
رئيس اللجنة: د. عبدالله الذوادي

نائب الرئيس: د. سوسن كمال
الأعضاء: عمار البناي، غازي آل رحمة، وفاضل السواد

سير العمل: عقدت اللجنة خلال دور الانعقاد الأول سبعة اجتماعات، ولم تعد أي تقرير بشأن الموضوعات المحالة إليها.

التقييم:

- إنجاز "صفري"، فاللجنة رغم تعدد اجتماعاتها لم تعد أي تقرير، ولا يزال المقترح برغبة بشأن وضع الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين المقدم من خمسة نواب "قيد الدراسة" لديها.
- لم يُسجل للجنة أي دور في التصدي للانتهاكات الحقوقية على شتى الأصعدة، وذلك على الرغم من المناشدات المحلية والدولية لوقف تدهور الوضع الحقوقي في البحرين، لاسيما فيما يتعلق بقضايا المعتقلين السياسيين وأحوالهم المتردية داخل السجون وما نتج عنها من إضرابات.

- اللجنة النوعية الدائمة لمناصرة الشعب الفلسطيني (15 يناير/كانون الثاني 2019)

المهام: تختص هذه اللجنة ببحث كافة الموضوعات والقضايا المتعلقة بدعم القضية الفلسطينية وكل ما يُسهم في توحيد الصف وتلبية مطالب الشعب الفلسطيني، والدفع تجاه تعزيز مبادرات التصالح.

التشكيلة: تشكلت اللجنة من خمسة أعضاء، وذلك على النحو التالي:
رئيس اللجنة: باسم المالكي
نائب الرئيس: د. معصومة عبدالرحيم
الأعضاء: أحمد الأنصاري، عيسى القاضي، وفلاح هاشم

سير العمل: عقدت اللجنة خلال دور الانعقاد الأول اجتماعين اثنين فقط، ولم يصدر عنها أي تقرير.

التقييم:

- إنجاز "صفري"، حيث لم يصدر عن اللجنة أي تقرير (وجود شكلي وعمل مجمد)، كما أن عقدها لاجتماعين فقط لا يتناسب مع جملة القضايا المثارة شعبيًا ورسميًا حول الشأن الفلسطيني وممارسات "التطبيع".
- نأت اللجنة بنفسها عن التحركات العملية الجادة والفعلية، وركزت على التصريحات والشعارات العامة والعائمة، والدفع تجاه إصدار بيانات استنكارية إنشائية لا أثر لها في الواقع.
- لم تجرؤ اللجنة على محاسبة وزير الخارجية بشأن بعض تصريحاته أو تغريداته عبر

حسابه في موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" المخالفة للعرف الوطني تجاه القضية الفلسطينية والصراع مع الكيان الصهيوني، على الرغم من موجة الغضب والاستنكار التي تبعتها على الصعيدين المحلي والخارجي.

ج. اللجان المؤقتة

- لجنة إعداد مشروع الرد على الخطاب الملكي (18 ديسمبر/كانون الأول 2018)

المهام: هي لجنة تتشكل في بداية أدوار الانعقاد لكل فصل تشريعي، وبحسب المادة السابعة من اللائحة الداخلية للمجلس "يختار مكتب مجلس النواب لجنة من أعضاء المجلس لإعداد مشروع الرد على الخطاب السامي، ويعرض تشكيل هذه اللجنة على المجلس لإقراره. وتقوم اللجنة بدراسة الخطاب السامي وإعداد مشروع للرد عليه يعرض على المجلس في الموعد الذي يحدده، ويرفع الرد إلى الملك بعد إقراره".

التشكيلة: تشكلت اللجنة من 11 عضوًا، وذلك على النحو التالي:
الرئيس: د. هشام العشيري
نائب الرئيس: أحمد السلوم
الأعضاء: أحمد العامر، عبدالرزاق حطاب، يوسف زينل، بدر الدوسري، د. سوسن كمال، عمار البناي، فلاح هاشم، محمود البحراني، ود. معصومة عبدالرحيم

سير العمل: عقدت اللجنة أربعة اجتماعات خلال دور الانعقاد الأول (اثنين في ديسمبر/كانون الأول 2018، واثنين آخرين في يناير/ كانون الثاني 2019)، وذلك لبحث الرؤى النيابية بشأن الخطاب الملكي، وتقديم تقريرها كمشروع للرد عليه، وهو الذي أقره المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ 15 يناير/كانون الثاني 2019، حيث رُفع بداية إلى مكتب المجلس لتعديله في ضوء المناقشات، وبعد موافقة المكتب على مشروع الرد المُعدل تم رفعه إلى الملك.

التقييم:

- تضمن مشروع الرد النيابي على الخطاب الملكي جملة إشادات، وعود لم تُنفذ، وواقع آخر غير المعاش "الاستقرار المالي والاقتصادي، والاستقرار الأمني".

- لجنة دراسة برنامج الحكومة للسنوات 2019-2022 (8 يناير/كانون الثاني 2019)

المهام: تعتبر هذه اللجنة من اللجان المؤقتة في مجلس النواب، وقد شُكلت لبحث ودراسة الأسس والمرتكزات التي يقوم عليها برنامج عمل الحكومة.

التشكيلة: تشكلت اللجنة من 11 عضوًا، وذلك على النحو التالي:
الرئيس: علي زايد
نائب الرئيس: علي اسحاقي
الأعضاء: د. هشام العشيري، محمد البوعينين، عمار قمبر، عبد الرزاق حطاب، د. علي النعيمي، أحمد العامر، بدر الدوسري، ممدوح الصالح، وفاطمة القطري

سير العمل: عقدت اللجنة 11 اجتماعًا، وأصدرت بعدها التقرير الذي وافق عليه مجلس النواب في جلسته بتاريخ 29 يناير/كانون الثاني 2019 بالأغلبية (38 نائبًا من أصل 40)، فيما عدا نائبين اثنين فقط (كلثم الحايكي، وفلاح هاشم).

التقييم:

- تمت الموافقة على برنامج عمل الحكومة رغم أنه جاء في إطار صياغات عامة، وعقب سلسلة اجتماعات وتصريحات للنواب انتقدوا فيها البرنامج لكونه لم يتضمن خططًا تفصيلية، إلا أنهم وافقوا عليه في نهاية المطاف. وذلك ما يدلل على ضعف أداء المجلس بشكل عام واستخدام نوابه التصريحات من أجل خداع وتضليل الرأي العام فحسب، حيث أنه في الوقت الذي أعلن أكثر من نائب تحفظه التام على البرنامج، إلا أنهم تراجعوا وأعلنوا موافقتهم عليه خلال الجلسة (تغير المواقف دلالة على التبعية لا الاستقلالية).
- لم يتم التطرق إلى ملف حقوق الإنسان، أو إصلاح المنظومة القضائية، ما يعني ضعف الرقابة النيابية على القطاع العدلي. كما تم تغييب قضية التجنيس وتأثيراتها على الخدمات المقدمة للمواطنين.
- فيما تم التعهد بتحديث التشريعات وفق المتغيرات المرحلية، ورهن مبادرات برنامج التوازن المالي بطرح برامج تعويض موازية للمواطنين في حال المساس بمكتسباتهم، إلا أن ذلك لم يحدث، بل على العكس تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وتمرير برنامج التقاعد الاختياري بتمويل من فائض صندوق التأمين ضد التعطل.
- الاستفسارات النيابية حول البرنامج إجمالًا كانت عامة، فيما لم يرد عن الحكومة سوى إشارات موجزة عن استمرار المشاريع، ومثال ذلك الإشارة إلى تطوير القطاعات الخدمية (الصحة، التعليم، والإسكان) عبر مجموعة عناوين بلا تفاصيل واضحة.

- لجنة فحص جدية الاستجواب المقدم ضد وزيرة الصحة (15 أبريل/نيسان 2019)

المهام: تُعد هذه اللجنة من اللجان المؤقتة في مجلس النواب، وقد شُكلت بهدف فحص مدى جدية الاستجواب الذي تقدم به ثمانية نواب (إبراهيم النفيعي، محمد العباسي، كلثم الحايكي، خالد بوعنق، محمد بوحمود، أحمد الدمستاني، عبدالله الدوسري، وباسم المالكي) ضد وزيرة الصحة فائقة الصالح، وإعداد تقرير بشأنه، وذلك بعد دراسة محاوره والمخالفات والأدلة التي يستند إليها (نقص الأدوية، تأخر المواعيد، وتدهور الخدمات).

التشكيلة: تشكلت اللجنة من عشرة أعضاء، وذلك على النحو التالي:
الرئيس: عبد الرزاق حطاب
الأعضاء: د. هشام العشيري، علي إسحاقي، محمد البوعينين، عمار قمبر، د. علي النعيمي، أحمد العامر، بدر الدوسري، ممدوح الصالح، وفاطمة القطري

سير العمل: عقدت اللجنة اجتماعين اثنين فقط، وأصدرت التقرير الذي يختص المجلس بنظره، حيث أوصت فيه وبتوافق جميع أعضائها بعدم جدية الاستجواب.

التقييم:

- فيما أكد مكتب مجلس النواب توافر الشروط الشكلية في الاستجواب بحسب اللائحة الداخلية للمجلس واستنادًا لرأي هيئة المستشارين القانونيين، أوصت اللجنة في تقريرها بإسقاط الاستجواب بدعوى عدم جديته، وبأن محاوره والمخالفات المنسوبة إلى الوزيرة والأدلة المقدمة ضدها لا ترقى إلى مستوى الاستجواب. وبذلك تكون اللجنة قد أجهضت حقًا دستوريًا أصيلًا للمجلس، مستبقة رأيه بعدم الإدانة و"الكيدية"، على الرغم من تضخم شكاوى المواطنين آنذاك جراء تردي الوضع العام في القطاع الصحي. كما أنه ومن جهة أخرى ربط نواب حينها الاستجواب بما اعتبروه "تصفية حسابات شخصية"، و"مجاملة قريب مسؤول خرج من وزارة الصحة".

د. لجان التحقيق

تعطي اللائحة الداخلية لمجلس النواب الحق في كل وقت أن يؤلف لجانًا أو أن يندب عضوًا أو أكثر من أعضائه للتحقيق في أي أمر من الأمور الداخلة في اختصاصه. وتتخذ الإجراءات المقررة في ذلك بناء على طلب مكتب المجلس أو إحدى لجانه، أو بناء على مقترح مقدم من خمسة أعضاء على الأقل. وللقائمين بالتحقيق اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع التحقيق، وعلى جميع الجهات المختصة التعاون معهم. ويجب أن تقدم لجان التحقيق تقريرها أو النتائج التي توصلت إليها خلال مدة لا تتجاوز أربعة أشهر من تاريخ بدء التحقيق، على أن يتضمن التقرير إجراءات تقصي الحقائق والمقترحات لعلاج ما تبين من سلبيات، ويناقشه المجلس في أول جلسة تالية لتقديمه[24]. وقد تشكلت خلال دور الانعقاد الأول لجنة تحقيق واحدة وهي:

- لجنة التحقيق بشأن عدم قيام الجهات المختصة ببحرنة الوظائف في القطاعين العام والخاص

المهام: تختص هذه اللجنة بالتحقيق حول ملف البحرنة انطلاقًا من عدة محاور، أهمها: المعوقات التي تحول دون بحرنة الوظائف في مملكة البحرين، التأكد من التزام الجهات المعنية بتطبيق القوانين والقرارات واللوائح الداخلية ذات الصلة ببحرنة الوظائف، التأكد من أوضاع العمال غير البحرينيين ونوعية الأعمال التي يشغلونها وأسباب عدم بحرنة تلك الوظائف.

التشكيلة: تشكلت اللجنة من 11 عضوًا، وذلك على النحو التالي:

الرئيس: إبراهيم النفيعي

نائب الرئيس: عبدالله الدوسري

(24) اللائحة الداخلية لمجلس النواب، المواد 160-161-162-163-164.

الأعضاء: أحمد العامر، باسم المالكي، خالد بوعنق، محمد العباسي، يوسف زينل، علي إسحاقي، بدر الدوسري، عمار حسين (انسحب)، فاضل السواد (انسحب)، ود. معصومة عبدالرحيم (انسحبت)، تلا ذلك إضافة النائبين فلاح هاشم، وعبد الرزاق حطاب.

سير العمل: عقدت اللجنة أولى اجتماعاتها في 5 مارس/آذار 2019، وبحثت كل ما ورد في رؤية البحرين الاقتصادية 2030 وفي برنامج عمل الحكومة للسنوات 2019 - 2022 بشأن التوظيف وبحرنته، وقامت بعدد من الزيارات الميدانية. وفيما تنص اللائحة الداخلية لمجلس النواب على أن تقدم لجان التحقيق تقاريرها خلال مدة لا تتجاوز أربعة أشهر من تاريخ بدء التحقيق، إلا أن هذه اللجنة طلبت تمديد عملها، معللة ذلك بعدم تجاوب بعض الجهات الحكومية أو الخاصة معها، والمماطلة في تزويدها بالمعلومات المطلوبة، مرجحة أن تقدم تقريرها مطلع دور الانعقاد الثاني، وهذا ما تم.

التقييم:

- وعدت اللجنة نقلًا عن وزارة العمل بتدشين موقع إلكتروني لتقديم طلبات التوظيف في سبتمبر/أيلول 2019، ولكن لم يُدشن أي موقع حتى الآن.
- شهدت هذه اللجنة انسحابًا من عضويتها من قبل ثلاثة نواب، مما يدل على تباين رؤى ممثلي أقطاب السلطة بشأن آلية التعاطي مع هذا الملف المهم و"الحساس".
- لم يصدر عن اللجنة حتى الآن ما يفيد بتحرك عملي حاسم يصب في اتجاه هدف تشكيلها "البحرنة"، وذلك في ظل استمرار التجاوزات الفاقعة في توظيف الأجانب وتهميش المواطنين، ما يعطي انطباعًا بأن وجودها شكلي فحسب (تشير إحصاءات عمالية نُشرت في أكتوبر/تشرين الأول 2019 إلى أن 95 بالمائة من وظائف بالقطاع الخاص تتجاوز أجورها ألف دينار ذهبت لأجانب، مقابل 5 بالمائة فقط للمواطنين).
- يبدو من متابعة عمل اللجنة وتصريحاتها الإعلامية أنها تغطي إخفاقاتها تارة بدعوى عدم تجاوب الجهات المعنية معها، وأخرى عبر "الاستعراض" سواء بالأرقام والنسب أو بسير زياراتها الميدانية ولقاءاتها، فضلًا عن أنها تستعرض المشاكل أكثر من قيامها بتقديم الحلول. ولعل أبرز ما صرحت به اللجنة منذ بدء عملها هو التأكيد على غياب خطة وطنية للتوظيف منذ العام 2009، مشيرة إلى وجود أكثر من 400 ألف عامل أجنبي في القطاع الخاص (16 أكتوبر/ تشرين الأول 2019).
- توافقت اللجنة في مطلع سبتمبر/أيلول 2019 على منع أعضائها من التصريح لوسائل الإعلام، وحصر ذلك في الرئيس وأحد الأعضاء، وذلك على خلفية تصريحات لأعضاء بشأن إمكانية استجواب عدد من الوزراء بعد انتهاء عمل اللجنة، الأمر الذي يوحي بطبيعة الخلاف النيابي حول حق دستوري أصيل للنواب (ضعف الأداء).
- خذلت اللجنة جموع المواطنين الذين أطلقوا حملة بعنوان "2019 عام بحرنة الوظائف"، ولم ترقَ لمستوى تطلعاتهم وطموحاتهم في حلحلة هذا الملف الشائك، لاسيما مع

ازدياد شكاوى البعض عبر وسائل الإعلام من البطالة ومعايير التوظيف وأفضلية الأجنبي والفصل التعسفي وغيرها.

هـ. اللجان المشتركة

هي اللجان التي إما أن تكون مشتركة مع جهات من خارج مجلس النواب، وتضم في عضويتها عدد من أعضاء المجلس، وعدد من الجهات المعنية، أو أنها تكون مشتركة بين أكثر من لجنة من اللجان النيابية الدائمة. وتتولى اللجان بحث ومناقشة الموضوعات والقضايا المرتبطة باختصاصاتها أو التي يُطلب رأيها فيها. وهذه اللجان هي كالآتي:

- اللجنة المشتركة بين لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية

المهام: تُعتبرهذه اللجنة من اللجان المشتركة الداخلية في مجلس النواب، وهي تعنى ببحث ودراسة الموضوعات المرتبطة بالاختصاص المشترك بين لجنتي الشؤون الخارجية والشؤون التشريعية.

التشكيلة: تشكلت اللجنة من 15عضوًا، وذلك على النحو التالي:

الرئيس: محمد البوعينين

الأعضاء: د. عبدالله الذوادي، د. هشام العشيري، عمار البناي، عيسى الدوسري، يوسف الذوادي، غازي آل رحمة، فلاح هاشم، باسم المالكي، عيسى القاضي، فاضل السواد، محمد العباسي، ويوسف زينل، د. علي النعيمي ، وبدر الدوسري

سير العمل: لم تعقد اللجنة أي اجتماع.

التقييم:

- إنجاز "صفري"، فاللجنة جمدت مقترحًا برغبة بشأن زيادة العلاوة الاجتماعية لموظفي الدولة من المدنيين والعسكريين، والذي أحيل إليها من قبل رئيس المجلس منذ 6 مارس/آذار 2019. وقد كان يُفترض حسب خطاب الإحالة للجنة تقديم التقرير عنه خلال ثمانية أسابيع من تاريخ استلام الإحالة، إلا أنه صُنف على أنه "قيد الدراسة" لعدم اجتماع اللجنة أساسًا لمناقشته.

- اللجنة المشتركة بين مجلس النواب وغرفة تجارة وصناعة البحرين

المهام: تُعتبر هذه اللجنة من اللجان المشتركة مع جهات من خارج مجلس النواب، وقد شُكلت لبحث ودراسة الموضوعات التي يولي المجلس اهتمامًا بمشاركتها مع غرفة تجارة وصناعة البحرين للاستئناس برأيها ومناقشتها.

التشكيلة: تشكلت اللجنة من 19 عضوًا، من بينهم عشرة نواب وتسعة أعضاء من الغرفة، وذلك على النحو التالي:

الرئيس: عبد النبي سلمان

نائب الرئيس: أحمد السلوم
الأعضاء النواب: عمار البناي، د. سوسن كمال، علي إسحاقي، حمد الكوهجي، يوسف الذوادي، غازي آل رحمة، أحمد الدمستاني، ومحمود البحراني

أعضاء الغرفة: خالد نجيبي (الرئيس)، محمد الكوهجي، عارف هجرس، باسم الساعي، خالد الزياني، وحيد الخاجة، سونيا جناحي، عبدالحكيم الشمري، وبتول داداباي

سير العمل: عقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات.

التقييم:

- فيما عدا التصريحات الإعلامية، لم تحقق اللجنة أي إنجاز يُذكر من ناحية العمل على سن تشريعات اقتصادية تصب في تحقيق التوازن المالي وتعزيز النمو الاقتصادي، أو تُوقف ما يعرقل تحسين الوضع المعيشي للمواطنين ويحول دون المساس بمكتسباتهم، أو تحد من تغول الأجانب في القطاع الخاص.

- اللجنة المشتركة بين مجلس النواب وجمعية رجال الأعمال البحرينية

المهام: تُعتبر هذه اللجنة من اللجان المشتركة مع جهات من خارج مجلس النواب، وهي تعنى بالتواصل بين المجلس وجمعية رجال الأعمال البحرينية فيما يتعلق بالموضوعات محل الاهتمام المشترك من أجل التباحث حولها ومناقشتها.

التشكيلة: تشكلت اللجنة من 16 عضوًا، من بينهم سبعة نواب وتسعة أعضاء من الجمعية، وذلك على النحو التالي:
الرئيس: د. هشام العشيري
الأعضاء النواب: أحمد العامر، يوسف زينل، زينب عبد الأمير، عيسى القاضي، عيسى الدوسري، ود. معصومة عبد الرحيم
أعضاء الجمعية: خالد الزياني، أحمد بن هندي، عيسى الرفاعي، عبدالوهاب الحواج، نبيل أجور، جمال الكوهجي، ناصر الأهلي، محمد ساجد، ومحمد جادوري

سير العمل: عقدت اللجنة اجتماعًا واحدًا فقط.

التقييم:

- لاشك بأن اجتماعًا واحدًا بين طرفي اللجنة (المجلس والجمعية) يشير إلى حجم الإنجاز أو الإنتاج، وإلى وجودها "الشكلي"، وذلك على الرغم من أهمية الدور الذي كان يُفترض أن يتقدم به رجال الأعمال البحرينيون وبدعم من المجلس للمواطنين على المستوى الاقتصادي، إن من ناحية القوانين والتشريعات أو التوظيف في القطاع الخاص وتعزيز دوره في التنمية.

ثانيًا: أجهزة مجلس الشورى

تتمثل أجهزة مجلس الشورى الرئيسة بحسب لائحته الداخلية في رئيس المجلس، مكتب المجلس، ولجان المجلس.

1. رئيس المجلس (رجل المصالح)

يتم تعيين رئيس مجلس الشورى بأمر ملكي لمثل مدة المجلس، وبحسب اللائحة الداخلية للمجلس فإن الرئيس هو الذي يمثل المجلس في اتصاله بالهيئات الأخرى، ويتحدث باسمه، ويشرف على جميع أعماله، يراقب مكتبه ولجانه، ويتولى الإشراف على الأمانة العامة للمجلس، وهو الذي يفتتح الجلسات ويرأسها، إلى غير ذلك من المهام. وفي حال غياب الرئيس يتولى رئاسة الجلسات النائب الأول، وفي حالة غيابه يتولاها النائب الثاني، وفي حال غياب الاثنين يترأس الجلسات أكبر الأعضاء الحاضرين سنًا.

وقد أصدر الملك في 9 ديسمبر/كانون الأول 2018 الأمر الملكي رقم (60) لسنة 2018، والذي ينص على تعيين علي بن صالح الصالح رئيسًا لمجلس الشورى، وهو الذي ترأس المجلس منذ العام 2006 (الفصل التشريعي الثاني)، وبهذا تمتد فترة تعيينه حتى العام 2022 وهي مدة الفصل التشريعي الخامس. ويأتي تعيين الصالح في سياق ما هو متعارف عليه بخصوص محاصصة طائفية خفية تعتمدها السلطة تقضي بتعيين رئيس "شيعي" لمجلس الشورى، في قبالة رئيس "سني" لمجلس النواب.

والجدير بالذكر أن للصالح تاريخًا طويلًا في السلطة التشريعية، إذ كان عضوًا في المجلس التأسيسي لعام 1973، وعضوًا في المجلس الوطني (1973 - 1975)، ونائبًا ثانيًا لرئيس مجلس الشورى لدور الانعقاد الأول في العام 1993. وفي المقابل لم يكن الصالح بعيدًا عن السلطة التنفيذية، حيث عُين وزيرًا للتجارة والصناعة (1995 - 2004)، ومن ثم تم تعيينه وزيرًا لشؤون البلديات والزراعة (2005 - 2006). كما شغل عدة مناصب سابقة منها، نائب رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، عضو في المجلس الأعلى للتنمية الاقتصادية، عضو مجلس أمناء جامعة البحرين، ورئيس مجلس إدارة سوق البحرين للأوراق المالية.

وقفات ومواقف

- **إهانة الفقراء:** سخر رئيس مجلس الشورى علي الصالح من "الفقراء"، وذلك في جلسة المجلس المنعقدة في 12 مايو/أيار 2019، وذلك على خلفية مناقشات بشأن الميزانية العامة للدولة وضريبة القيمة المضافة، فحينما استنكرت العضو منى المؤيد جني المال من "جيوب الفقراء"، قائلة "إذا قرر الفقير شراء سيارة فإنه ملزم بسداد الضريبة، متساويًا بذلك مع الغني الذي يملك الملايين"، رد الصالح ساخرًا "فقير ويشتري سيارة؟!"، وعندما أكدت المؤيد بأن الفقير يشتري وعليه سداد نسبة 5 بالمائة، عقب الصالح ضاحكًا "خوش فقير". وقد أثار هذا التهكم موجة غضب شعبي نظير عدم تقدير الظروف

المعيشية الصعبة للمواطنين، فيما رد البعض وعبر وسم "خوش فقير" الذي انتشر بمواقع التواصل الاجتماعي على هذه الإهانة بتساؤلات ساخرة مماثلة (فقير يشرب؟! .. فقير يأكل؟! .. فقير يتنفس؟! .. فقير يدرس؟!).

- **ترقيعٌ بغرور:** حاول الصالح امتصاص الغضب الشعبي جراء إهانته فئة "الفقراء"، مستدركًا في تصريح سريع له (13 مايو/أيار 2019) بأنها "من أعز شرائح المجتمع على نفسه"، وقاذفًا بالمسؤولية على العضو المؤيد، حيث ذكر بأنها هي من استخدمت المصطلح في غير مكانه، عوضًا عن "ذوي الدخل المحدود" واعتذرت له جراء ذلك. كما قال الصالح في هذا الصدد "أحمد الله على ما أعيشه من راحة ضمير ورضا نفس عن كل ما قمت به خدمة للوطن وأبناء الشعب عندما حملت شرف المسؤولية العامة".

- **السعودية "الحكيمة":** شدد الصالح خلال استقباله السفير السعودي لدى مملكة البحرين في يناير/كانون الثاني 2019 على أهمية "الدور الريادي الذي تضطلع به المملكة العربية السعودية في تثبيت دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة"، مشيدًا بـ "سياستها الحكيمة بقيادة الملك سلمان بن عبدالعزيز للتصدي للأطماع ومساعي الهيمنة التي تستهدف الدول العربية والإسلامية"، ومعبرًا في الوقت نفسه عن فخره بالمستوى العالي للعلاقات بين المملكتين.

- **وعد "السلق":** وعد الصالح في مارس/آذار 2019 وعقب استلامه مشروع قانون باعتماد الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين 2019-2020 بدراسته وانجازه "في أسرع وقت ممكن"، قائلًا بأن "لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى سوف تسخر جهودها لدراسته بشكل دقيق ووافٍ، لضمان الوصول إلى صيغة توافقية بين كل الأطراف، والعمل على إنجاز هذا المشروع المهم والحيوي في أسرع وقت ممكن، وبما يراعي المصلحة الوطنية العليا بالدرجة الأولى".

2. مكتب المجلس (مكتب الصالح)

يتولى مكتب مجلس الشورى ذات المهام التي يضطلع بها مكتب مجلس النواب، والسابق توضيحها، كما تشير لائحته الداخلية بشأن اجتماعاته وقرارته إلى نفس ما تذهب إليه اللائحة النيابية. وعليه، يجدر بالذكر أن مكتب مجلس الشورى قد عقد خلال دور الانعقاد الأول سبعة اجتماعات بما يعادل نسبة 16 بالمائة، اتخذ خلالها 37 قرارًا بنسبة قدرها 84 بالمائة. ويتكون مكتب مجلس الشورى من الرئيس ونائبيه، ويُضم إليهم رؤساء اللجان النوعية بمجرد انتخابهم، وذلك بحسب ما تنص عليه المادة 15 من اللائحة الداخلية للمجلس. وبذلك يترأس علي الصالح مكتب المجلس، ومعه نائبا الرئيس، وهما:

- النائب الأول لرئيس المجلس

جمال فخرو (بالتزكية)، وهو يشغل هذا المنصب في المجلس طوال فترة عضويته الممتدة من العام 2006 حتى الآن (2019)، ومن المتوقع استمراره فيه طوال الفصل التشريعي الخامس، أي حتى العام 2022.

- النائب الثاني لرئيس المجلس

هالة رمزي (مسيحية الديانة)، وقد شغلت هذا المنصب بالتزكية في دور الانعقاد الأول فقط، أي لعام 2018، حيث العرف الشوري يقضي بحسب لائحة مجلس الشورى الداخلية بتغيير منصبي نائبي الرئيس مطلع كل دور انعقاد.

- رؤساء اللجان

- لجنة الشؤون التشريعية والقانونية: دلال الزايد
- لجنة الشؤون المالية والاقتصادية: خالد المسقطي
- لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني: حمد النعيمي
- لجنة الخدمات: د. جهاد الفاضل
- لجنة المرافق العامة والبيئة: فؤاد الحاجي
- لجنة شؤون المرأة والطفل: د. فاطمة الكوهجي

3. اللجان الشورية (هزالٌ وفراغ)

تُشكل اللجان في مجلس الشورى خلال الأسبوع الأول من بدء دور الانعقاد العادي لدراسة الأعمال الداخلة في اختصاص المجلس، وينسحب على ذلك ذات ما ورد بشأن اللجان النيابية فيما يتعلق بالعضوية والاجتماعات وغيرها. وقد وافق مجلس الشورى في جلسته الثانية المنعقدة بتاريخ 23 ديسمبر/كانون الأول 2018 على مقترح مكتب المجلس بشأن تشكيل اللجان النوعية الدائمة.

وفي رصد لعمل اللجان الشورية خلال دور الانعقاد الأول يتبين وفق إحصائية رسمية بأنها عقدت 119 اجتماعًا، ناقشت خلالها ما مجموعه 92 موضوعًا، من بينها 11 مرسومًا بقانون، 69 مشروعًا بقانون، 12 مقترحًا بقانون، وأصدرت 84 تقريرًا بشأنها. وفيما يلي عرضٌ تفصيلي، تحليلي، ونقدي للجان مجلس الشورى مصنفة بحسب أنواعها، مع توضيح لتشكيلتها، مهامها واختصاصاتها، سير عملها، وتقييمه، وذلك خلال دور الانعقاد الأول:

- لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

المهام: تختص لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بالنظر في مشروعات القوانين ومطابقتها لأحكام الدستور، ومعاونة المجلس ولجانه الأخرى في صياغة النصوص التشريعية. كما تختص بشؤون الأعضاء، بحث حالات إسقاط العضوية، الإذن برفع الحصانة، وبكل الأمور التي لا تدخل في اختصاص لجنة أخرى.

التشكيلة: تشكلت اللجنة من ثمانية أعضاء، وذلك على النحو التالي:

رئيس اللجنة: دلال الزايد

نائب الرئيس: خميس الرميحي

الأعضاء: د. أحمد العريض، أحمد الحداد، جواد حسين، سبيكة الفضالة، عادل المعاودة، ود. محمد الخزاعي

سير العمل: بلغ عدد اجتماعات اللجنة خلال دور الانعقاد الأول 18 اجتماعًا، وأعدت سبعة تقارير، وأعطت 48 رأيًا قانونيًا. وتشير إحصائية شورية رسمية إلى أن هذه اللجنة بحثت تسعة موضوعات، من بينها ثلاثة مراسيم بقوانين، ثلاثة مشروعات بقوانين، وثلاثة مقترحات بقوانين.

التقييم:

- يبدو جليًا بأن عمل اللجنة كان "هزيلًا" جدًا، فهي لم تبحث طوال دور الانعقاد سوى تسعة موضوعات خلال اجتماعاتها الـ 18، ولم تعد سوى سبعة تقارير، وذلك على الرغم من أهمية عمل هذه اللجنة بشكل عام من الناحيتين التشريعية والقانونية.

- لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

المهام: تختص بدراسة المشروعات الإنشائية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتضمنها ميزانية الدولة، والخطط الاقتصادية وإبداء ملاحظاتها حولها. كما تختص بدراسة الجوانب المالية والاقتصادية المتعلقة بأعمال الوزارات والمصالح المختلفة، وبصفة خاصة الميزانيات والحسابات الختامية.

التشكيلة: تشكلت اللجنة من ثمانية أعضاء، وذلك على النحو التالي:
رئيس اللجنة: خالد المسقطي
نائب الرئيس: د. عبدالعزيز أبل
الأعضاء: بسام البنمحمد، جواد الخياط، درويش المناعي، رضا فرج، صادق آل رحمة، وياسر حميدان

سير العمل: بلغ عدد اجتماعات اللجنة خلال دور الانعقاد الأول 25 اجتماعًا، وأعدت 14 تقريرًا بشأن الموضوعات المحالة إليها. وتشير إحصائية شورية رسمية إلى أن هذه اللجنة طُرح عليها ما مجموعه 15 موضوعًا، من بينها خمسة مراسيم بقوانين، ثمانية مشروعات بقوانين، ومقترحان بقانون.

التقييم:

- تعاطت اللجنة مع موضوعات مهمة من دون أيّ إضافات قيمة كما هو الحال مع مشروع الميزانية العامة للدولة.

- لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني

المهام: تختص بدراسة الموقف الدولي وتطورات السياسة الدولية والسياسة الخارجية لمملكة البحرين، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية. كما تختص بدراسة كافة الشؤون المتعلقة بالأمن الداخلي، مكافحة الجريمة، وأمن الدولة الخارجي.

التشكيلة: تشكلت اللجنة من سبعة أعضاء، وذلك على النحو التالي:
رئيس اللجنة: حمد النعيمي

نائب الرئيس: نانسي خضوري
الأعضاء: عبدالرحمن جمشير، د. عبدالعزيز العجمان، عبدالله الدوسري، علي العرادي، ويوسف الغتم

سير العمل: بلغ عدد اجتماعات اللجنة خلال دور الانعقاد الأول 13 اجتماعًا، وأعدت 22 تقريرًا بشأن الموضوعات المحالة إليها. وتشير إحصائية شورية رسمية إلى أن هذه اللجنة طُرح عليها خلال دور الانعقاد الأول ما مجموعه 26 موضوعًا، من بينها مرسوم بقانون واحد فقط، 21 مشروعًا بقانون، وأربعة مقترحات بقوانين.

التقييم:

- يلحظ نشاط اللجنة عبر إعداد 22 تقريرًا خلال 13 اجتماعًا (تضخم كمي)، وذلك ما يشير إلى غلبة الموضوعات الأمنية على عملها، فيما التوجه الدائم التوافق مع رؤى السلطة حولها.

- لجنة الخدمات

المهام: تختص بأمور التعليم بجميع أنواعه ومراحله، التدريب المهني ومحو الأمية، والموضوعات المتعلقة بالخدمات الاجتماعية والرياضية والثقافية والصحية والإعلام والأمور العمالية.

التشكيلة: تشكلت اللجنة من سبعة أعضاء، وذلك على النحو التالي:
رئيس اللجنة: د. جهاد الفاضل
نائب الرئيس: نوار المحمود
الأعضاء: د. ابتسام الدلال، عبدالوهاب المنصور، د. فاطمة الكوهجي، فيصل النعيمي، ود. منصور سرحان

سير العمل: بلغ عدد اجتماعات اللجنة خلال دور الانعقاد الأول 19 اجتماعًا، وأعدت 20 تقريرًا بشأن الموضوعات المحالة إليها. وتشير إحصائية شورية رسمية إلى أن هذه اللجنة طُرح عليها خلال دور الانعقاد الأول ما مجموعه 17 موضوعًا، من بينها مرسوم بقانون واحد فقط، 15 مشروعًا بقانون، ومقترح بقانون واحد فقط.

التقييم:

- بدا لافتًا نشاط اللجنة في عقد الاجتماعات وإعداد التقارير بمعدل تقرير لكل اجتماع، فيما تركز عملها على مشروعات القوانين بصفة خاصة.

- لجنة المرافق العامة والبيئة

المهام: تختص بدراسة الموضوعات المتعلقة بالإسكان، البريد، الكهرباء والماء، الزراعة، المواصلات والطرق، البلديات، والبيئة.

التشكيلة: تشكلت اللجنة من سبعة أعضاء، وذلك على النحو التالي:
رئيس اللجنة: فؤاد الحاجي
نائب الرئيس: جمعة الكعبي
الأعضاء: جميلة سلمان، رضا منفردي، سمير البحارنة، د. محمد علي حسن، ومنى المؤيد

سير العمل: بلغ عدد اجتماعات اللجنة خلال دور الانعقاد الأول 23 اجتماعًا، وأعدت 18 تقريرًا بشأن الموضوعات المحالة إليها. وتشير إحصائية شورية رسمية إلى أن هذه اللجنة طُرح عليها ما مجموعه 21 موضوعًا، من بينها مرسوم بقانون واحد، و20 مشروعًا بقانون.

التقييم:
- تركز عمل اللجنة على دراسة مشاريع القوانين بشكل رئيس، ومن دون أيّ مقترحات بقوانين، وذلك على الرغم من ارتباطها بشؤون وقضايا مهمة منها على الصعيد البيئي، ناهيك عن أن تشكيلتها لا تبدو متوائمة مع اختصاص عدد من أعضائها.

- لجنة شؤون المرأة والطفل

المهام: تعنى هذه اللجنة بمراجعة مدى ملائمة التشريعات النافذة ذات الصلة بشؤون المرأة والطفل، دراسة مشروعات ومقترحات القوانين المرتبطة بها، تقديم الرأي للجان الأخرى حولها، ومتابعة التوصيات والقرارات المحالة من الشعبة البرلمانية والصادرة عن المؤتمرات ذات العلاقة.

التشكيلة: تشكلت اللجنة من ستة أعضاء، وذلك على النحو التالي:
رئيس اللجنة: د. فاطمة الكوهجي
نائب الرئيس: فيصل النعيمي
الأعضاء: د. جهاد الفاضل، د. عبدالعزيز أبل، عبدالوهاب المنصور، ود. محمد علي حسن

سير العمل: عقدت اللجنة خلال دور الانعقاد الأول سبعة اجتماعات، وأعدت تقريرًا واحدًا بشأن الموضوعات المحالة إليها، والتي اقتصرت على مشروعين بقانون اثنين فقط.

التقييم:
- إنجاز "هزيل"، فاللجنة وخلال اجتماعات سبعة أصدرت تقريرًا واحدًا، ومع الكم المتوقع للموضوعات المتصلة بشؤون المرأة والطفل وعلى شتى الأصعدة لم تبحث اللجنة سوى مشروعين بقانون، ومن دون أيّ مقترحات.

- لجنة شؤون الشباب

المهام: تعنى هذه اللجنة بدراسة ومراجعة التشريعات المتعلقة بقطاع الشباب، وبحث كل ما يرد إليها من موضوعات مرتبطة بالشباب سواء كانت مشروعات أو مقترحات بقوانين، وتقديم الرأي للجان المختصة الأخرى فيما يختص بشؤون الشباب.

التشكيلة: تشكلت اللجنة من سبعة أعضاء، وذلك على النحو التالي:
رئيس اللجنة: رضا منفردي
نائب الرئيس: سبيكة الفضالة
الأعضاء: بسام البنمحمد، دلال الزايد، نانسي خضوري، سمير البحارنة، وياسر حميدان

سير العمل: عقدت اللجنة خلال دور الانعقاد الأول تسعة اجتماعات، وأعدت تقريرين اثنين، وبحثت مقترحين بقانون اثنين فقط.

التقييم:

- يبدو واضحًا الهزال والبطء في عمل اللجنة (تسعة اجتماعات وتقريران اثنان)، كما أنها لم تتباحث بشأن أي من الموضوعات فيما عدا مقترحين بقانون، وذلك على الرغم من تعدد وتنوع الموضوعات والقضايا المهمة الخاصة بالقطاع الشبابي.

- لجنة حقوق الإنسان

المهام: تعنى هذه اللجنة بدراسة التشريعات والقوانين الوطنية النافذة ومواءمتها مع مبادئ وقواعد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان المصادق عليها في البحرين، واقتراح التعديلات اللازمة بشأنها. كما تختص بدراسة كل ما يحال إليها من موضوعات، تقديم الرأي إلى اللجان الأخرى فيما يتعلق بحقوق الإنسان، متابعة التوصيات والقرارات المحالة من الشعبة البرلمانية الصادرة عن المؤتمرات ذات العلاقة بحقوق الإنسان، وتعزيز مجالات التعاون مع اللجان البرلمانية المماثلة في الدول الأخرى.

التشكيلة: تشكلت اللجنة من سبعة أعضاء، وذلك على النحو التالي:
رئيس اللجنة: أحمد الحداد
نائب الرئيس: درويش المناعي
الأعضاء: جواد حسين، خميس الرميحي، رضا فرج، د. محمد الخزاعي، ومنى المؤيد

سير العمل: عقدت اللجنة خلال دور الانعقاد الأول خمسة اجتماعات، ولم تعد أي تقرير، ولم تعطِ أي رأي حقوقي، ولم تدرس أي موضوع، وذلك بحسب إحصائية شورية رسمية تشير إلى الفراغ الواضح فيها.

التقييم:

- إنجاز "صفري" فاقع للجنة، وذلك رغم تعدد اجتماعاتها، ما يضع علامة استفهام كبرى على الجدوى من وجودها، فهي تبدو "شكلية" وتخدم هدف "البهرجة الإعلامية" بشأن الوضع الحقوقي في البحرين رغم الموجة الواسعة من الانتهاكات.

موضوعات المجلسين (كمٌ بلا كيف)

أولًا: موضوعات مجلس النواب

تبين إحصائية رسمية لمجلس النواب أن عدد الموضوعات التي طُرحت عليه خلال دور الانعقاد الأول (22 جلسة) مصنفة حسب نوع الموضوع يبلغ 313 موضوعًا، بينما تشير إحصائية أخرى لتصنيف الموضوعات بحسب قرار المجلس تجاهها إلى ما مجموعه 291 موضوعًا، وذلك كما هو مبين في الجدول التالي:

الموضوعات	العدد	ملاحظات
المراسيم بقوانين	13	تمت الموافقة عليها جميعًا
المشاريع بقوانين	106	الموافقة على 35، إعادة لمزيد من الدراسة 49، تأجيل 4، رفض 10، و8 قيد الدراسة
المقترحات بقوانين	13	إعادة لمزيد من الدراسة واحد، و12 قيد الدراسة
المقترحات برغبة	103	الموافقة على 47، إعادة لمزيد من الدراسة 10، تأجيل 5، رفض 2، و39 قيد الدراسة
الأسئلة	54	تم تمريرها كلها
الاستجوابات	1	تم رفضه
طلبات المناقشة العامة	1	تمت الموافقة عليه
المجموع		**291**

التقييم:

- يُلحظ من الموضوعات النيابية غلبة مشاريع القوانين والمقترحات برغبة المعروضة على المجلس وذلك بعدد متقارب 106 مشاريع (لم تتم الموافقة سوى على 35 مشروعًا منها)، و103 مقترحات برغبة (تم إقرار 47 رغبة منها فقط)، علمًا بأن الأخيرة غير إلزامية، وعادة ما يوجه النقد للنواب بشأن إغراق المجلس بالرغبات غير الملزمة للحكومة، ما يستهلك وقت المجلس واللجان والنواب من دون جدوى فعلية في الواقع من جهة، ناهيك عن أنها تسقط بنهاية الفصل التشريعي، ما يُسهل استغلالها نيابيًا كدعاية ليس إلا.
- لم يُطرح على المجلس سوى 13 مقترحًا بقانون، على الرغم من ما لهذه الأداة التشريعية من أهمية كبرى في تعديل التشريعات وسد ثغراتها أو معالجة أوجه القصور فيها، ويعود قلة استخدامها لكونها تحتاج لجهد ووقت مضاعف في الإعداد مقارنة بسهولة صياغة

الرغبات رغم عدم فعاليتها كأداة نيابية، الأمر الذي يشير لضعف القدرات القانونية والتشريعية للنواب بوجه عام. واللافت أن المجلس لم يقر أي مقترح بقانون خلال الدور، حيث لايزال 12 مقترحًا قيد الدراسة، فيما أعيد مقترح واحد لمزيد من الدراسة.

- عدد الأسئلة الموجهة من قبل النواب للوزراء لا يُعد ضمن الحد المأمول، أخذًا في الاعتبار 54 سؤالًا فقط لمجلس يتكون من 40 نائبًا، وعقد 22 جلسة اعتيادية، ومدة دور انعقاد تبلغ نحو خمسة أشهر، ناهيك عن كم القضايا الملحة التي أثيرت شعبيًا وتتطلب استيضاحًا ومساءلة لوزراء بعينهم، هذا حتى وإن تم الأخذ في الاعتبار التقييد الذي تفرضه اللائحة الداخلية بعدم جواز تقديم النائب أكثر من سؤال في الشهر الواحد.

- موافقة مجلس النواب على جميع المراسيم بقوانين المعروضة عليه وعددها 13 مرسومًا من دون رفض أي منها يشير إلى حالة من التناغم التام مع خط السلطة السياسية أيًا كانت الظروف والمبررات، ومنها التقييد الذي تشير إليه المادة 123 من اللائحة الداخلية للمجلس والتي لا تجيز له التقدم بأيّ مقترحات بالتعديل في نصوص المراسيم بقوانين الصادرة طبقًا للمادة 38 من الدستور. هذا فضلًا عن صدور بعض المراسيم في وقت الإجازة البرلمانية، ما يسهم في تعطيل الدور التشريعي للمجلس ويشل عمله الرئيس.

- تعطيل مجلس النواب حقه في أداة دستورية مهمة وهي الاستجواب عبر رفضه طلب الاستجواب الوحيد المقدم خلال الدور (ضد وزيرة الصحة فائقة الصالح) يعطي دلالة واضحة على تبعيته للسلطة التنفيذية، لاسيما مع تذبذب مواقف النواب تجاه الاستجواب حتى مقدمي الطلب أنفسهم (النائب حمد الكوهجي مثالًا، وقع طلب الاستجواب، ثم انسحب)، ناهيك عن تشكيل المجلس لجنة مؤقتة تفحص مدى جديته!

- لم يتجه المجلس لتفعيل حقه في طلب المناقشة العامة سوى مرة واحدة فقط، وذلك لاستيضاح سياسة الحكومة بشأن (نظام العامل المرن الصادر بالقرار رقم 108 لسنة 2017)، وعلى الرغم من مطالبة النواب بإلغائه والتهديد باستجواب وزير العمل (أبريل/ نيسان 2019)، إلا أن شيئًا من ذلك لم يحدث.

- لم يوافق المجلس سوى على 150 موضوعًا، فيما أعاد 60 موضوعًا لمزيد من الدراسة، وتم تأجيل تسعة موضوعات، رفض 13 موضوعًا، وترك 59 موضوعًا قيد الدراسة. وذلك ما يدلل على التضخم الكمي "العدد" قبالة الجودة والنوع فيما يُطرح من موضوعات، الأمر الذي يتسبب في تأخير أو تعطيل المناقشة والإقرار.

تصنيف الموضوعات النيابية

تنوعت الموضوعات التي طُرحت على مجلس النواب خلال دور الانعقاد الأول، وفيما يلي جدول يبين تصنيفها بحسب مجالها:

المجالات	العدد	الملاحظات
المالية والاقتصادية	69	الموافقة على 42، إعادة لمزيد من الدراسة 15، تأجيل 4، و8 قيد الدراسة
المرافق العامة والبيئة	33	الموافقة على 17، إعادة لمزيد من الدراسة 8، رفض 3، و5 قيد الدراسة
المرأة والطفل	24	الموافقة على 7، إعادة لمزيد من الدراسة 4، تأجيل 2، رفض 3، و8 قيد الدراسة
السياسة وحقوق الإنسان	12	الموافقة على 6، إعادة لمزيد من الدراسة 3، و3 قيد الدراسة
الخارجية والدفاع والأمن	10	الموافقة على 4، إعادة لمزيد من الدراسة واحد، رفض واحد، و4 قيد الدراسة
الشباب والرياضة	7	الموافقة على 3، إعادة لمزيد من الدراسة واحد، تأجيل واحد، و2 قيد الدراسة
الخدمات	135	الموافقة على 71، إعادة لمزيد من الدراسة 28، تأجيل 2، رفض 5، و29 قيد الدراسة

التقييم:

- تركز العدد الأكبر للموضوعات النيابية في المجال الخدمي (135 موضوعًا)، ما يعني غلبة طابع العمل الخدماتي على أداء المجلس الذي يُفترض أن يولي لدوره التشريعي والرقابي عناية أكبر (مجلس خدمات). ويلي ذلك الموضوعات المتصلة بالمجالات المالية والاقتصادية بمعدل 69 موضوعًا، وعلى الرغم من هذا العدد إلا أن المجلس لم يقم بالدور المأمول منه في ملفات مهمة كميزانية الدولة وبرنامج التوازن المالي وتقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية، أو أيّ تشريعات أخرى تعزز النمو الاقتصادي.
- يبدو للوهلة الأولى بأنه تم استعراض عدد كبير من الموضوعات وفي مختلف المجالات، إلا أنه عند النظر للنسبة التي تمت الموافقة عليها أو تمريرها يلحظ بأنها لا تتناسب والعدد المعلن كميًا، مثال ذلك: إقرار 71 موضوعًا خدميًا من أصل 135، 42 موضوعًا اقتصاديًا من أصل 69، سبعة من أصل 24 موضوعًا يختص بشؤون المرأة والطفل، 17 من أصل 33 موضوعًا يختص بالمرافق العامة والبيئة، وهكذا دواليك.
- صنف المجلس في بيانات إحصائية رسمية له بعض الموضوعات (12 موضوعًا) في مجال أسماه "الإصلاح السياسي"، إلا أن لا صفة واقعية لها في هذا الاتجاه، إذ ترتبط على نحو شكلي بالسياسة وحقوق الإنسان الذي لم يوله المجلس أساسًا مساحة العمل التي يستحقها، لاسيما في ظل استمرار الأزمة السياسية في البلد وتداعياتها منذ العام 2011.

ثانيًا: موضوعات مجلس الشورى

بلغ عدد الموضوعات التي طُرحت على مجلس الشورى خلال دور الانعقاد الأول (22 جلسة) ما مجموعه 91 موضوعًا، وذلك كما هو مبين في الجدول التالي:

الموضوعات	العدد	الملاحظات
المراسيم بقوانين	11	تمت الموافقة عليها جميعًا وإحالتها إلى الحكومة
المشاريع بقوانين	56	الموافق عليها والمحالة إلى الحكومة 18، المعادة إلى مجلس النواب 5، المرفوضة من قبل المجلسين 4، 6 تتطلب انعقاد المجلس الوطني، و23 لم يُبت فيها بسبب فض الدور
المقترحات بقوانين	12	الموافق عليها والمحالة إلى الحكومة 7، و5 لم يُبت فيها بسبب فض الدور
الأسئلة	11	تم تمريرها كلها
الميزانيات والحسابات	1	تمت الموافقة عليها
المجموع	**91**	

التقييم:

- يتضح غلبة مشاريع القوانين على الموضوعات الشورية، حيث تحتل العدد الأكبر بما مجموعه 56 مشروعًا بقانون، لم يوافق المجلس سوى على 18 منها، ويلي ذلك بشكل متقارب المراسيم والمقترحات بقوانين والأسئلة الموجهة إلى الوزراء.
- يلحظ موافقة المجلس على جميع مراسيم القوانين وعددها 13 مرسومًا، وهو الأمر الذي يتشارك فيه مع مجلس النواب، حيث وافق الأخير عليها جميعًا، (الدستور لا يجيز تعديل نصوصها).
- لم يُفعل المجلس أداة السؤال كما ينبغي البتة، حيث تم طرح 11 سؤالًا فقط طوال دور الانعقاد الأول الممتد نحو خمسة أشهر، ومن أصل أعضاء يبلغ عددهم 40 عضوًا، علمًا بأن منهم ثلاثة أعضاء تقدم كلٌ منهم بسؤالين، ما يعني ضعف الدور الرقابي للمجلس عمومًا وعدم إيلائه الاهتمام المطلوب بحقه في الاستيضاح من الوزراء عن الموضوعات والقضايا الداخلة في اختصاصاتهم.
- ناقش المجلس مشروع قانون باعتماد الميزانية العامة للدولة للعامين 2019 – 2020 في جلسة واحدة (مايو/أيار 2019) كما هو الحال مع مجلس النواب، وانتهى الأمر بموافقته وبالإجماع على توصية لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بتمريرها، مكتفيًا بمرئيات "فضفاضة" حول العجز والدين العام.

تصنيف الموضوعات الشورية

تنوعت الموضوعات التي طُرحت على مجلس الشورى خلال دور الانعقاد الأول، وفيما يلي جدول يبين تصنيفها بحسب مجالها:

المجالات	العدد	الملاحظات
المالية والاقتصادية	14	الموافقة على 9، إعادة لمجلس النواب واحد، 3 تتطلب انعقاد المجلس الوطني، وواحد لم يُبت فيه لفض الدور
المرافق العامة والبيئة	17	الموافقة على 5، إعادة لمجلس النواب 3، واحد يتطلب انعقاد المجلس الوطني، و8 لم يُبت فيها لفض الدور
المرأة والطفل	2	الموافقة على واحد، وواحد آخر لم يُبت فيه لفض الدور
السياسة والقانون	10	الموافقة على 7، و3 لم يُبت فيها لفض الدور
الخارجية والدفاع والأمن	26	الموافقة على 16، رفض 4، واحد يتطلب انعقاد المجلس الوطني، و5 لم يُبت فيها لفض الدور
الشباب والرياضة	3	الموافقة عليها جميعًا
الخدمات	19	الموافقة على 7، إعادة لمجلس النواب واحد، واحد يتطلب انعقاد المجلس الوطني، و10 لم يُبت فيها لفض الدور

التقييم:

- يتضح بأن مجلس الشورى أولى الاهتمام الأكبر بالموضوعات التي تمس شؤون الخارجية والدفاع والأمن، حيث تأتي في مقدمة ما طُرح عليه بعدد 26 موضوعًا، أقر منها 16 موضوعًا، وعلى الرغم من ذلك العدد إلا أن المجلس لم يتطرق لأي موضوع يمس الأزمة السياسية في البلد وتداعياتها الأمنية.
- غلبة الطابع الخدمي وما يتعلق بشؤون المرافق العامة والبيئة على الكثير من الموضوعات، (19 موضوعًا خدميًا أقر منها سبعة فقط، و17 موضوعًا بيئيًا أقر منها خمسة فقط)، ويلي ذلك الموضوعات الاقتصادية بما مجموعه 14 موضوعًا، تمت الموافقة على تسعة منها فقط.
- لم يتم طرح سوى خمسة موضوعات ذات صلة بشؤون الشباب والرياضة (ثلاثة تم إقرارها جميعًا)، وشؤون المرأة والطفل (إقرار موضوع واحد من أصل اثنين)، وذلك على الرغم من وجود لجنتين نوعيتين دائمتين خاصتين بذلك في المجلس (لجنة شؤون المرأة والطفل، ولجنة شؤون الشباب).

الأسئلة البرلمانية (الحقيقة الضائعة)

أولًا: الأسئلة النيابية

بحسب اللائحة الداخلية للمجلسين فإن لكل عضو من أعضاء المجلسين أن يوجه إلى الوزراء أسئلة مكتوبة محددة الموضوع لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصاتهم، وذلك للاستفهام عن أمر لا يعلمه العضو، أو للتحقق من حصول واقعة وصل علمها إليه. ويبلغ رئيس المجلس الجواب إلى مقدم السؤال فور وروده ويُدرج في جدول أعمال أول جلسة تالية لهذا الإبلاغ. وقد شهد دور الانعقاد الأول في مجلس النواب تقديم 54 سؤالًا إلى الوزراء، فيما يلي بيانها:

الوزير	عدد الأسئلة الموجهة إليه
وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف	1
وزير المالية والاقتصاد الوطني	3
وزير التربية والتعليم	7
وزير الصحة	8
وزير الإسكان	12
وزير المواصلات والاتصالات	2
وزير الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني	6
وزير النفط	1
وزير العمل والتنمية الاجتماعية	9
وزير شؤون الكهرباء والماء	2
وزير شؤون الشباب والرياضة	4
وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب	3
المجموع	**54**

يتضح من الجدول السابق توجيه غالبية الأسئلة النيابية إلى وزير الإسكان، وذلك يعود بلا شك إلى شكاوى المواطنين بشأن توزيع الوحدات السكنية، واستمرار الطلبات العالقة

وتأخيرها، وهذا بشكل أو بآخر يؤسس إلى المناطقية، حيث أن النائب يركز على الخدمات الإسكانية الخاصة بدائرته الانتخابية. ويلي وزير الإسكان باسم الحمر في المرتبة الثانية وزير العمل والتنمية الاجتماعية جميل حميدان بمقدار تسعة أسئلة، وهذا أيضًا مرده لشكاوى المواطنين المستمرة بشأن البطالة وارتفاع عدد العاطلين عن العمل، ويأتي بعدهما وزير الصحة فائقة الصالح بمعدل ثمانية أسئلة، ووزير التربية والتعليم ماجد النعيمي بمعدل سبعة أسئلة، ووزير الأشغال عصام خلف بعدد ستة أسئلة. وفي المجمل ينعكس الطابع الخدمي مجددًا على العمل النيابي أكثر من التشريعي أو الرقابي، وهو الحال ذاته الذي تبين عبر تحليل عدد من المقترحات النيابية. وفيما يلي جدول يوضح تصنيف الأسئلة النيابية بحسب مجالاتها:

المجال	عدد الأسئلة
السياسة والقانون	1
المالية والاقتصادية	15
الخارجية والأمن	-
الخدمات	35
المرافق العامة والبيئة	2
الشباب والرياضة	1
المرأة والطفل	-
المجموع	**54**

إلى ذلك، تدل طبيعة الأسئلة النيابية وبحسب مجالاتها على اهتمام المجلس والاستيضاح عن المواضيع الخدمية بدرجة أولى (35 سؤالًا)، ويلي ذلك المواضيع المالية والاقتصادية (15 سؤالًا)، والعدد الآخر القليل المتبقي (أربعة أسئلة) تتوزع موضوعاتها على مجالات أخرى مثل المرافق العامة والبيئة بسؤالين اثنين، وسؤال واحد فقط لكل من مجالي السياسة، وشؤون الشباب والرياضة. أما بالنسبة للمجالين المتعلقين بشؤون المرأة والطفل، والخارجية والأمن فلم يكن لهما نصيب في الأسئلة.

ثانيًا: الأسئلة الشورية

شهد دور الانعقاد الأول في مجلس الشورى تقديم 11 سؤالًا إلى الوزراء، فيما يلي بيانها:

الوزير	عدد الأسئلة الموجهة إليه
وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف	3
وزير التربية والتعليم	2
وزير الإسكان	1
وزير الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني	2
وزير العمل والتنمية الاجتماعية	1
وزير الصناعة والتجارة والسياحة	1
وزير شؤون الشباب والرياضة	1
المجموع	**11**

يتضح من الجدول السابق توجيه غالبية الأسئلة الشورية إلى وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، يليه وزيري التربية والأشغال، ثم وزراء آخرين بمعدل سؤال واحد فقط لكل منهم. وفي المجمل يُلحظ شح الأسئلة الشورية (11 سؤالًا فقط)، ما يعني عدم تفعيل السؤال كأداة رقابية للمجلس. ناهيك عن أن من أصل 11 سؤالًا، ستة أسئلة كان قد تقدم بهم ثلاثة أعضاء بمعدل سؤالين لكل منهم، (بسام البنمحمد: لوزيري العمل والعدل، د. جهاد الفاضل: لوزيري التربية والعدل، وأحمد الحداد: لوزيري العدل وشؤون الشباب والرياضة)، أما الأسئلة الخمسة الأخرى فقد تقدم بها الأعضاء (دلال الزايد، د. محمد علي حسن، سبيكة الفضالة، هالة رمزي، ورضا فرج)، ما يعني أن الغالبية العظمى من الأعضاء لم يتقدموا بأي سؤال طوال دور الانعقاد (32 عضوًا مقابل ثمانية أعضاء فقط تقدموا بأسئلة).

وفيما يلي جدول يوضح تصنيف الأسئلة الشورية بحسب مجالاتها:

المجال	عدد الأسئلة
السياسة والقانون	1
المالية والاقتصادية	1
الخارجية والأمن	1
الخدمات	4
المرافق العامة والبيئة	3
الشباب والرياضة	1
المرأة والطفل	-
المجموع	**11**

إلى ذلك، يعكس تصنيف الأسئلة الشورية بحسب مجالاتها تركيز المجلس على القضايا الخدمية والمتصلة بالمرافق العامة والبيئة، ثم بقية المجالات بمعدل سؤال واحد لكل منها. ويلحظ في العموم بأن غالبية الأسئلة تتعلق بموضوعات عادية وغير مهمة، لا تتعلق بأزمة ولا بمشكلة أو قضية كبيرة أو ملحة في البلد (السجلات التجارية، النفايات، نظافة المدارس، الأرصفة المخالفة، قانون الأسرة، تخصيص وزارة شؤون الشباب والرياضة أراض للقطاع التجاري، ودعاوى الشيكات بلا رصيد)، كما أنها عادة ما كانت تمس قطاعات أو فئات بعينها، فأربعة أسئلة من أصل الـ 11 سؤالًا تتعلق بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة (الخدمات المقدمة لهم في وزارات الدولة، دمجهم في المدارس، خدمات وزارة العدل للصُم، والخدمات الإسكانية الموجهة لهم).

بيانات المجلسين (تهانٍ وأمانٍ)

أصدر مجلسا الشورى والنواب عددًا من البيانات التي تعكس تفاعلهما مع مجريات الأحداث وتطوراتها أو مستجداتها، وتبين موقفهما ورأيهما تجاه بعض القضايا المحلية والخارجية، فقد أصدر مجلس النواب - بحسب إحصائية له بشأن عدد البيانات السياسية - نحو 13 بيانًا، فضلًا عن بيانات أخرى تم رصدها، أما مجلس الشورى فقد أصدر وفقًا لإحصاءاته الرسمية 24 بيانًا. وفيما يلي استعراضٌ لأبرز بيانات المجلسين وتقييمها بحسب ماهية المضمون:

أولًا: بيانات مجلس النواب

1. تهنئة القيادة وشعب مملكة البحرين بالأعياد الوطنية (13 ديسمبر/كانون الأول 2018)
2. الإشادة بالتوجيهات الملكية لمراجعة آليات تطبيق "القيمة المضافة" (25 ديسمبر/كانون الأول 2018)
3. التهنئة بمناسبة الذكرى الـ 51 لتأسيس قوة دفاع البحرين (5 فبراير/شباط 2019)
4. التهنئة بمناسبة الذكرى الـ 18 لميثاق العمل الوطني (12 فبراير/شباط 2019)
5. دعوة المجتمع الدولي لتجديد عمل البعثة الدولية في "الخليل" (26 فبراير/شباط 2019)
6. رفض إعلان الرئيس الأمريكي مرتفعات الجولان السورية العربية المحتلة جزءًا من أراضي الكيان الصهيوني (2 أبريل/نيسان 2019)
7. رفض مشاركة "صهاينة" في مؤتمر ريادة الأعمال (9 أبريل/نيسان 2019)
8. الإشادة باستجابة مجلس الوزراء تطبيق الإجراءات القانونية لحماية السلم الأهلي والاجتماعي (16 أبريل/نيسان 2019)
9. الإشادة بتوجيهات الملك بتثبيت جنسية 551 محكومًا صدرت بحقهم أحكامًا بإسقاط جنسيتهم (23 أبريل/نيسان 2019)
10. التهنئة بمناسبة يوم العمال العالمي (30 أبريل/نيسان 2019)
11. استنكار البيان الصادر عن مقتدى الصدر، واعتباره يمثل إساءة مرفوضة لمملكة البحرين وقيادتها، وإساءة للعلاقات مع جمهورية العراق وشعبها (30 أبريل/نيسان 2019)
12. الإشادة بنتائج زيارة الملك إلى فرنسا وهنغاريا (7 مايو/أيار 2019)
13. التأكيد على ضرورة التزام الجميع بالثوابت الوطنية التي أقرها الميثاق والدستور (14 مايو/أيار 2019)

بيانات أخرى

1. 35 نائبًا: مطالبة المسؤولين والأجهزة العدلية بمحاسبة "كل من يخالف القانون ويهدد السلم الأهلي، وينشر الأكاذيب والافتراءات والأخبار الملفقة، حفاظًا على سلامة المجتمع" (13 أبريل/نيسان 2019)
2. بيان مجهول: استنكار زيارة بعض النواب لمجلس رجل الدين السيد عبدالله الغريفي (9 مايو/أيار 2019)
3. بيان مشترك لمجلسي الشورى والنواب يستنكر "تعمد النظام القطري التدخل السافر في الشأن البحريني"(29 يونيو/ حزيران 2019)

التقييم:

- يتضح من طبيعة البيانات الصادرة عن مجلس النواب في جلساته أنها لم تخرج عن الإطار الرسمي ودعم توجهات السلطة السياسية في مجملها وتأكيد التبعية المطلقة لنهجها، حيث تركزت غالبية محاورها وعناوينها على الشكر والإشادة بها من ناحية، واستنكار المواقف المناهضة لها من ناحية أخرى، وذلك سواء تعلق البيان بقضايا محلية أو خارجية. وغاب عن البيانات أي اهتمام بالقضايا السياسية العالقة أو التي كانت تتزامن مع دور الانعقاد مثل التداعيات السياسية والأمنية المستمرة لحراك 2011، ومنها موضوعات الإعدام والمعتقلين والانتهاكات المستمرة بحق النشطاء والسياسيين وخطباء المنابر الدينية وإضرابات السجون، وغيرها.
- لعل البيان الأبرز هنا هو ما تم نسبه إلى نواب "مجهولين" يستنكرون فيه زيارة عدد من زملائهم إلى رجل الدين الشيعي السيد عبدالله الغريفي، وذلك على الرغم من زيارة رئيس الوزراء خليفة بن سلمان إليه قبيل زيارة النواب، وذلك ما يشير بوضوح إلى تبعية هؤلاء لجهة رسمية نافذة تخالفه "الديوان الملكي".

ثانيًا: بيانات مجلس الشورى

1. التهنئة بمناسبة الاحتفاء بالأعياد الوطنية (14 ديسمبر/كانون الأول 2018)
2. الإشادة بمناسبة الاحتفاء بيوم شهداء الواجب (16 ديسمبر/كانون الأول 2018)
3. استنكار تدخل مجلس الشيوخ الأمريكي في الشؤون الداخلية للمملكة العربية السعودية (18 ديسمبر/كانون الأول 2018)
4. التهنئة بمناسبة عيد الميلاد المجيد (23 ديسمبر/كانون الأول 2018)
5. الإشادة بتوجيهات الملك بضرورة مراجعة آلية تطبيق القيمة المضافة (25 ديسمبر/كانون الأول 2018)
6. التهنئة بمناسبة قرب حلول العام الميلادي الجديد (30 ديسمبر/كانون الأول 2018)
7. استنكار وإدانة الهجوم الإرهابي على مقر وزارة الخارجية الليبية (2 يناير/كانون الثاني 2019)
8. التهنئة بمناسبة الذكرى الـ 22 لتأسيس الحرس الوطني (6 يناير/كانون الثاني 2019)
9. التهنئة بمناسبة يوم المرأة العربية (31 يناير/كانون الثاني 2019)
10. التهنئة بمناسبة الذكرى الـ 51 لتأسيس قوة دفاع البحرين (3 فبراير/شباط 2019)
11. التهنئة بمناسبة الذكرى الـ 18 للتصويت على ميثاق العمل الوطني (10 فبراير/شباط 2019)
12. الإشادة بمشاركة الملك في أعمال مؤتمر القمة العربية الأوروبية الأولى (24 فبراير/شباط 2019)
13. التهنئة بمناسبة يوم المرأة العالمي (7 مارس/آذار 2019)
14. استنكار العمل الإرهابي الذي استهدف مسجدين في نيوزلندا (16 مارس/آذار 2019)
15. استنكار إعلان الإدارة الأمريكية الاعتراف بسيادة الكيان الصهيوني على هضبة الجولان السورية (26 مارس/آذار 2019)
16. التهنئة بمناسبة نجاح سباقات الفورمولا واحد (31 مارس/آذار 2019)
17. الإشادة بزيارة الملك السعودي لمملكة البحرين (3 أبريل/نيسان 2019)
18. استنكار الهجوم الإرهابي الذي استهدف مركز ضبط أمني في المملكة العربية السعودية (7 أبريل/نيسان 2019)

19. الإشادة بالتوجيهات الملكية بشأن تطبيق أحكام قانون العقوبات البديلة (21 أبريل/ نيسان 2019)
20. التهنئة بمناسبة يوم العمال العالمي (28 أبريل/نيسان 2019)
21. استنكار بيان صادر عن مقتدى الصدر (28 أبريل/ نيسان 2019)
22. التهنئة بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك (5 مايو/أيار 2019)
23. التهنئة بمناسبة يوم الصحافة البحرينية (5 مايو/أيار 2019)
24. التأكيد على تحمل المسؤولية الوطنية في حفظ الوطن واستقراره والالتزام بالثوابت الوطنية، واستنكار صمت "البعض" حول ذلك (12 مايو/أيار 2019)

التقييم:

- لم تخرج البيانات الصادرة عن مجلس الشورى في مجملها (24 بيانًا) عن أطر 3 تشمل التهنئة (12 بيانًا)، الإشادة (خمسة بيانات)، والاستنكار (سبعة بيانات)، الغالبية بمضمون إنشائي ويسير في ذات فلك السلطة ومواقفها سواء على صعيد الموضوعات والقضايا المحلية أو الخارجية.
- لعل اللافت أيضًا في هذه البيانات وكما هو الحال بالنسبة لمجلس النواب إصدار بيان فيه تلميح ينطوي على استنكار لزيارة قام بها نواب لرجل الدين السيد عبدالله الغريفي، حيث ورد في البيان الشوري أن "على العلماء ورجال الدين أن يكونوا في مقدمة المتصدين والداعمين لاتخاذ المواقف الوطنية"، في إشارة غير مباشرة للغريفي، وفيما نأى مجلس الشورى عن التصريح لاجئًا إلى التلميح، كان بيان النواب هو الآخر صادرًا عن "نواب مجهولين".

ملخص التقييم (تائهون في فلك السلطة)

- تعكس تركيبة السلطة التشريعية في مملكة البحرين ممثلة بالمجلسين طبيعة الأداء المُتوقع منهما، مجلس نواب "مغمورين"، تشكيلة نيابية "سهلة" بوجوه جديدة تطفح على السطح، بعد انحسار منافسيها وإسقاط مدوٍ لنواب سابقين غدرت بهم السلطة بعد أن خالفوا هواها، ومطرقة رئاسة بيد أعلى سلطة نافذة في البلد. وفي المقابل مجلس شورى من أعضاء "مُعمرين"، عمر عضوية بعضهم تساوي عمر المجلس طوال فصوله التشريعية الخمسة، ورئيس معين لا يتغير منذ أكثر من عقد من الزمان، فـ "علي الصالح" صالحٌ في نظر السلطة لكل مكان وزمان، والدنيا مصالح!

- دور انعقاد أول للفصل التشريعي الخامس يُفتتح بخطاب ملكي محوره الإشادة والتوجيه، هدوءٌ مقابل عاصفة سياسية واقتصادية وأمنية، وفي ذات المسار سار رد السلطة التشريعية، كل شيء على ما يرام، سمعًا وطاعة سيدي، وشكرًا جزيلًا. أما الوعود التي سردها مجلس النواب فكانت "كاذبة"، لم يُنفذ أي شيء كما ينبغي، وأما الوعود التي خشيها مجلس الشورى فكانت "سائبة"، لم يجرؤ على الوعد أساسًا إلا بطرف خفي، فرحم الله مجلسًا عرف قدر نفسه!

- أجهزة السلطة التشريعية ممثلة بالمجلسين بيد الرئيسين فوزية زينل "امرأة الديوان"، وعلي الصالح "رجل المصالح"، مكتب المجلس مجلسهما، واللجان لجانهما، لجان نيابية ميزتها تجميد الموضوعات وتمديد أجلها، ولجان شورية تعاني من الهزال والفراغ، مهام شكلية وإنجازات صفرية!

- موضوعات السلطة التشريعية "كمٌ بلا كيف"، عدد بلا حد، لا يهم، ثمة من يعمل، كيف العمل، لا يهم، المهم العدد، فهم الشعب أم لم يفهم أيضًا لا يهم. أدوات رقابية وتشريعية مشلولة، لا استجواب ولا سحب ثقة، هكذا يمد النواب أرجلهم على "قد لحافهم"، غارقون برغبات غير ملزمة، أسئلة ومشاريع ومقترحات ومراسيم قوانين "مسلوقة" في "قِدر السلطة". وأما مجلس الشورى ففي حال من التضخم والتشبع من وجبة "مشاريع القوانين"، في مقابل شحٌ في الأسئلة "الأداة المعطلة"، والنتيجة للمجلسين: حقيقة ضائعة!

- بيانات السلطة التشريعية لابد وأن تُعبر عن رؤاها، ولكن المجلسين لم يخرجا عن "بيت الطاعة"، حيث سطرا بياناتهما الرسمية في القضايا المحلية والخارجية بقلم السلطة الذي رسم لهما شكل مثلث (إشادة، تهنئة، واستنكار)!

توصيات لقوى المعارضة الوطنية

- التمسك بالمطالب السياسية الشعبية الخاصة بسلطة تشريعية كاملة الصلاحيات ونظام انتخابي يتضمن دوائر عادلة، وحكومة منتخبة تمثل الإرادة الشعبية (وثيقة المنامة: 12 أكتوبر/تشرين الأول 2011).
- تشكيل لجان لمتابعة ورصد أداء السلطة التشريعية (مجلسي الشورى والنواب) في كل دور انعقاد.
- إعداد تقارير دورية تعنى بتقييم أداء السلطة التشريعية في كل دور انعقاد، ولكل فصل تشريعي.
- العمل على تنمية الوعي الشعبي بضرورة محاسبة السلطة التشريعية ومراقبة مدى تنفيذها لوعودها وتعهداتها، ونقد أدائها.
- تدشين حملات إعلامية وتنظيم مؤتمرات بصفة دورية لاطلاع الرأي العام المحلي بخصوص أداء السلطة التشريعية وتقييمه.
- العمل على إشراك المواطنين في التقييم الدوري لأداء السلطة التشريعية، وذلك عبر استطلاع آرائهم بهذا الشأن (استخدام الاستبانات كأداة للدراسة).

الخلاصة (إنجاز صفري)

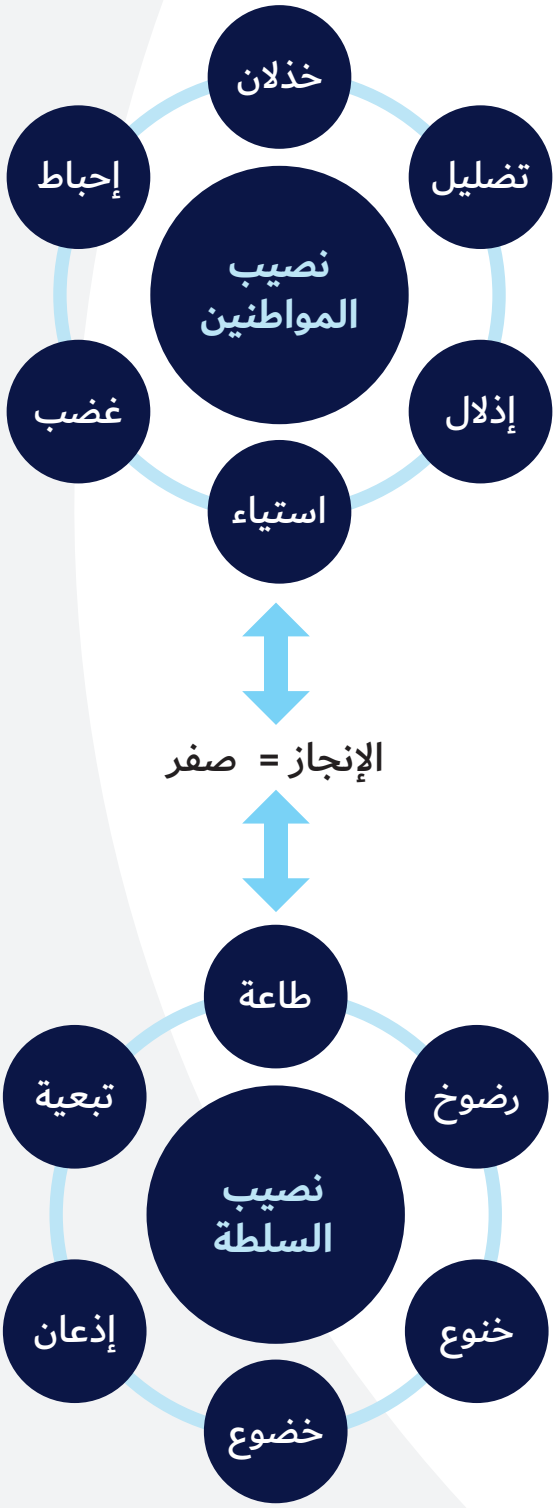

سلطة تشريعية:

لا تلبي تطلعات المواطنين
لا تحقق طموحات المواطنين
لا تراعي مصالح المواطنين
لا ... لا ... لا ....

تائهـــــون
في فلك السلطة